

HUMAN
RIGHTS
WATCH

Copyright © 2008 Human Rights Watch
All rights reserved.
Printed in the United States of America
ISBN: 1-56432-301-3
Cover design by Rafael Jimenez

Human Rights Watch
350 Fifth Avenue, 34th floor
New York, NY 10118-3299 USA
Tel: +1 212 290 4700, Fax: +1 212 736 1300
hrwnyc@hrw.org

Poststraße 4-5
10178 Berlin, Germany
Tel: +49 30 2593 06-10, Fax: +49 30 2593 0629
berlin@hrw.org

Avenue des Gaulois, 7
1040 Brussels, Belgium
Tel: + 32 (2) 732 2009, Fax: + 32 (2) 732 0471
hrwbe@hrw.org

64-66 Rue de Lausanne
1202 Geneva, Switzerland
Tel: +41 22 738 0481, Fax: +41 22 738 1791
hrwgva@hrw.org

2-12 Pentonville Road, 2nd Floor
London N1 9HF, UK
Tel: +44 20 7713 1995, Fax: +44 20 7713 1800
hrwuk@hrw.org

6 rue des Graviers
92200 Neuilly sur Seine, France
Tel: +33 (0) 1 41 92 07 34, Fax: +33 (0) 1 47 22 08 61
paris@hrw.org

1630 Connecticut Avenue, N.W., Suite 500
Washington, DC 20009 USA
Tel: +1 202 612 4321, Fax: +1 202 612 4333
hrwdc@hrw.org

Web Site Address: <http://www.hrw.org>

1	ملخص
5	التوصيات
7	خلفية
7	ممارسة الولايات المتحدة لعمليات الترحيل الاستثنائي
11	دائرة المخابرات العامة الأردنية
12	مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة في وادي السير
14	الترحيل الاستثنائي إلى الأردن
20	الحالات
20	إبراهيم "أبو معاذ" الجداوي (أحمد إبراهيم أبو الحسنه) خير الدين الجزائري وأبو يوسف الجزائري وأبو حسن السوري وأبو بكر الصديق وشيشاني محتمل غير معروف الاسم
21	أبو حمزة التبوكي
22	رمزي بن الشبه
24	علي الحاج الشرقاوي
25	حسن بن حتش
27	خيص (أو قيس)
29	ليبي مجهول الاسم (لقبه المرجح هو: ابن الشيخ الليبي)
29	تونسي مجهول الاسم
30	جميل قاسم سعيد محمد
30	محمد ولد صلاح
31	جمال المرعي
32	
34	المعايير القانونية الدولية
38	شكر وتنويه

"لماذا الأردن؟" حير هذا السؤال أبو حمزة التبوكي، وهو مواطن سعودي يزعم أن عناصر من الأمن الأميركي اعتقلوه في أفغانستان في ديسمبر/كانون الأول 2001، ثم قاموا باستجوابه في باكستان، ثم نقلوه جواً على متن طائرة خاصة إلى الأردن. ولأنه ليس أردنياً ولا تربطه أية صلة ماضية بالأردن، فلم يفهم لماذا تم إرساله إلى هناك. وسأل التبوكي في تدوينة أرسل بها إلى معارفه في الأردن بعد الإفراج عنه: "لماذا لم أرحل إلى أميركا مثلاً ما دام الذين اعتقلوني من الأميركيين؟"

وما عرفه التبوكي هو أن الأردن يملك خيارات أوسع بكثير بمجال الاستجواب المصحوب بالإساءات، وهذا لكي يتم استجوابه "بحرية أكبر"، على حد قول أحد المسؤولين الأميركيين.

وطبقاً للتبوكي فقد شملت أساليب الأردنيين "الإرهاب والخوف والتعذيب والضرب والإهانات والشتم والتهديد بتعرية أعضائي واغتصابي". ولم يكن التبوكي هو الوحيد الذي واجه هذه الإساءات. فبناء على تحقيقاتنا في الأردن وفي أماكن أخرى، بما في ذلك مقابلات مع عدة محتجزين سابقين، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن التبوكي كان من بين 14 سجيناً أرسلتهم الولايات المتحدة للأردن للتحقيق معهم وربما لتعريضهم للتعذيب.

ومنذ عام 2001 وحتى 2004 على الأقل، خدم سجن دائرة المخابرات العامة بمثابة سجّان بالوكالة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (السي أي آيه)، إذ كان يستضيف السجناء الذين أرادت الاستخبارات الأميركية على ما يبدو أن تخرجهم من مجال الإجراءات المتبعة، ثم يُرحل بعضهم فيما بعد للاستخبارات المركزية الأميركية مجدداً. وقد تجاوز الأمر مجرد التحفظ على هؤلاء الرجال، إذ استخدم محققو دائرة المخابرات العامة الأردنية عليهم أساليب أكثر قسوة من التي تم الاستدلال على استخدام الاستخبارات المركزية لها – حتى الآن – في عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها. وتم احتجاز السجناء – في أغلب الأحوال – لعدة شهور لدى دائرة المخابرات العامة، وفي حالة واحدة على الأقل، لمدة تجاوزت العامين.

وفيما لا يمكن التأكد من الرقم الفعلي لعمليات النقل، فقد خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن 14 سجيناً على الأقل من غير الأردنيين تم إرسالهم من الولايات المتحدة للاحتجاز لدى الأردن أثناء فترة الأعوام الثلاثة هذه، وربما يكون الرقم الحقيقي أكبر بكثير. وفيما تسلمت دول قليلة أخرى أشخاصاً

رحلتهم إياها الولايات المتحدة ترحيلاً استثنائياً في الأعوام القليلة الماضية (أي نقلتهم إليها دون اتباع إجراءات قانونية رسمية)، فلا توجد دولة معروف عنها احتجازها لعدد كبير كهذا، قدر الأردن.

ولدى هيومن رايتس ووتش معلومات تتمتع بالمصادقية تشير إلى أن السجناء يشملون خمسة يمنيين على الأقل، وثلاثة جزائريين و اثنين سعوديين وموريتاني وسوري وتونسي وأكثر من شخص من الشيشان. كما قد يشمل هؤلاء الأشخاص رجل آخر من اليمن وشخص ليبي وآخر من أكراد العراق وكويتي ومصري أو أكثر ومواطن إماراتي.

وغالبية الرجال الذين جلبتهم الولايات المتحدة إلى الأردن كان قد تم اعتقالهم مبدئياً في مكان من اثنين: إما باكستان، وعلى الأخص في مدينة كراتشي، أو جورجيا، من ممر بانكيسي. وتناقلت التقارير أن أحدهم تم احتجازه لثلاثة أشهر في سجن أميركي في العراق قبل نقله إلى الأردن، فيما تم احتجاز كثيرين غيره فيما بعد في سجون سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في كابول أو في قاعدة باغرام الأميركية العسكرية في أفغانستان.

ويشمل هؤلاء السجناء خمسة رجال محتجزين حالياً في خليج غوانتانامو في كوبا، وهم رمزي بن الشبه، وحسن بن حتش، وعلي الحاج الشرقاوي، وجمال المرعي ومحمد ولد صلاح، وكذلك رجل آخر يُعتقد أنه رهن الاحتجاز السعودي. أما ابن الشيخ الليبي، المحتجز حالياً في ليبيا، فكان على الأرجح محتجزاً في الأردن لبعض الوقت. والأماكن الحالية لبعض السجناء السابقين هي غير معروفة أو مؤكدة، وإن كان من المرجح أنه قد تم إعادة بعضهم إلى بلدانهم الأصلية.

وأثناء الاحتجاز لدى دائرة المخابرات العامة في أواخر عام 2002، كتب أحد هؤلاء السجناء، وهو علي الحاج الشرقاوي، مذكرة طويلة يصف فيها المحنة التي خاضها. وتم تهريب المذكرة – التي وضع عليها الشرقاوي بصمة إصبعه – إلى خارج السجن في عام 2003. وفيها يصف الشرقاوي تعرضه للاحتجاز كسجين سري وإخفاؤه في زنازين سرية. وتصف المذكرة – بما يتفق مع ما قاله سجينان آخران بدائرة المخابرات العامة في ذلك الحين – كيف كان محققو المخابرات العامة "يضرّبوني بطريقة تتجاوز كل الحدود".

وجاء في المذكرة أيضاً: "هددوني بالكهرباء والثعابين والكلاب. ثم قالوا إذا كنت تريد [أن] تقتل شهيداً فهذا بعيد عليك، سنجعلك ترى الموت... وهددوني باللواط".

وقال الشرقاوي فيما بعد لمحامييه في غوانتانامو إن محققي المخابرات العامة الأردنية عرضوه للتعذيب بأسلوب يُدعى الفلكة، وفيها يتعرض السجناء لفترات ضرب مطولة على أخصص أقدامهم. وقال إنه بعد ضرب المحققين له، كانوا يستأنفوا الاستجواب معه، ويهددوه بالصعق بالكهرباء إذا لم يقدم معلومات. وأضاف لمحامييه قائلاً إنه حين تفقد ممثلون عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة، كان يتم إخفائه بعيداً عن أعينهم.

ونفس السجينان اللذان تحدثا مع الشرقاوي أثناء احتجازه في دائرة المخابرات العامة، تحدثا أيضاً مع حسن بن حتش. وقالوا إن حتش وصل إلى مركز احتجاز المخابرات العامة بعد عدة شهور من وصول الشرقاوي، وعانى من نفس المعاملة المنطوية على الإساءة.

وقال أحد سجناء دائرة المخابرات العامة السابقين لـ هيومن رايتس ووتش: "تعرض كل من هم رهن احتجاز دائرة المخابرات العامة تقريباً للضرب بالعصي". وأضاف: "تعرض النزلاء للضرب على أقدامهم. وكانوا يقومون بهذه العملية في القبو. وتعرضت للضرب مرتين، لكن الشرقاوي والحتش والجداوي [سجين سعودي تم ترحيحه ترحيلاً استثنائياً إلى الأردن] كانوا يتعرضون للضرب أكثر مني بكثير".

وحسب أقوال محتجز سابق آخر يزعم أنه كان محتجزاً في زنزانة مجاورة، فإن المشتبه الإرهابي رمزي بن الشبه كان من بين محتجزين نقلهم عملاء الولايات المتحدة إلى احتجاز دائرة المخابرات العامة. وقال المحتجز السابق لـ هيومن رايتس ووتش إن الشبه (الذي تم اعتقاله في باكستان في سبتمبر/أيلول 2002) كان محتجزاً لدى دائرة المخابرات العامة في أواخر عام 2002. وتناقلت التقارير أن الشبه قال إنه تم نقله جواً من قطر إلى الأردن، وأنه تعرض لتعذيب بالغ رهن الاحتجاز الأردني.

وتدعم سجلات الطيران التي اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش هذه المزاعم؛ إذ أن ثمة طائرات مدنية على صلة بالاستخبارات المركزية الأميركية، ومنها طائرات غالف ستريم وبوينغ 737 معروف استخدامها لنقل السجناء، قامت بعشرات الرحلات إلى الأردن أثناء الفترة ما بين عامي 2001 و2004. وتتراهن بعض هذه الرحلات تماماً مع المواعيد التي قال السجناء إنهم تم نقلهم فيها.

وقد أنكر مسؤولون رفيعو المستوى بدائرة المخابرات العامة على طول الخط احتجاز دائرة المخابرات العامة لأي سجناء تم تم نقلهم في ترحيل استثنائي من الولايات المتحدة إلى الأردن، وهذا

في اجتماع مع هيومن رايتس ووتش في عمّان أواخر أغسطس/آب 2007. ونظراً لقوة الدليل القابل للتصديق الذي يُظهر نقيض هذه المزاعم؛ فإنكارهم هذا غير مقنع.

وقد أجرت هيومن رايتس ووتش الأبحاث المتعلقة بهذا التقرير منذ أغسطس/آب 2007 وحتى فبراير/شباط 2008 في الأردن. وقامت هيومن رايتس ووتش بإجراء مقابلات متعمقة مع ستة رعايا أردنيين قالوا إنهم تم احتجازهم لدى مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة في عمان، وكانوا قد تحدثوا إلى السجناء الذين تم نقلهم في عمليات ترحيل استثنائي إلى احتجاز المخابرات الأردنية من طرف الولايات المتحدة.¹ وتم احتجاز جميع هؤلاء الأشخاص على يد دائرة المخابرات العامة لفترات متفاوتة في الفترة بين أواسط 2002 وعام 2005. كما تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى محتجز سابق في غوانتانامو قال إنه أثناء احتجازه في غوانتانامو تحدث إلى سجناء رحلتهم الاستخبارات المركزية الأميركية إلى الأردن ترحيلاً استثنائياً. فضلاً عن أن هيومن رايتس ووتش تلقت معلومات مفيدة للغاية من محامين يمثلون محتجزين في غوانتانامو، بمن فيهم محتجزين كانوا قد تعرضوا للاحتجاز فيما سبق لبعض الوقت في الأردن. وأخيراً، قابلت هيومن رايتس ووتش أكثر من 12 أردنياً يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب بقسوة أثناء الاحتجاز رهن دائرة المخابرات العامة في نفس هذه الفترة الزمنية وقاموا بوصف أساليب التعذيب التي استخدمتها دائرة المخابرات العامة. وقد سعت هيومن رايتس ووتش كلما أمكن إلى ربط المعلومات المتوافرة من المقابلات مع السجناء بالروايات المكتوبة وسجلات الطيران وغيرها من مصادر المعلومات الثانوية.

¹ حجبت هيومن رايتس ووتش أسماء المصادر أعلاه لضمان حمايتهم من أي عمليات انتقام محتملة. وتمت مقابلتهم في الأردن في شهور أغسطس/آب 2007 وأكتوبر/تشرين الأول 2007 وفبراير/شباط 2008.

على حكومة الولايات المتحدة أن:

- تبطل استخدام الترحيل الاستثنائي للأشخاص إلى حيث يواجهون التعذيب كأسلوب من أساليب مكافحة الإرهاب، وأن توقف بشكل مستديم برنامج الترحيل الاستثنائي الخاص بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية.
- تكشف عن هويات ومصائر وأماكن كل الأشخاص المحتجزين لدى الاستخبارات المركزية الأميركية أو الذين تم نقلهم في عمليات ترحيل استثنائي إلى الاحتجاز لدى دول أجنبية من قبل وكالة الاستخبارات المركزية، وهذا منذ عام 2001، بما في ذلك السجناء الذين تم ترحيلهم إلى الأردن.
- تبطل استخدام "الضمانات الدبلوماسية" ضد التعذيب والمعاملة السيئة كتبرير لعمليات نقل الأشخاص المشتبه بهم إلى مكان قد يتعرضون فيه لهذه الإساءات المذكورة.
- الكشف علناً عن أية تسجيلات صوتية أو مصورة لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بشأن عمليات استجواب المحتجزين الذين رحلتهم الاستخبارات المركزية إلى دول أجنبية ترحيلاً استثنائياً ليتم احتجازهم فيها.
- إمداد كل الأشخاص المحتجزين تعسفاً لدى وكالة الاستخبارات المركزية أو الذين تم نقلهم في عمليات ترحيل استثنائي إلى دول أجنبية للاحتجاز فيها، بآليات التعويض الملائمة.

على الحكومة الأردنية أن:

- تكف عن لعب دورها كسجّان بالوكالة لحساب برنامج الترحيل الاستثنائي الخاص بالاستخبارات المركزية الأميركية.
- تكشف عن هويات ومصائر وأماكن كل الأشخاص الذين تم نقلهم إلى الأردن في عمليات ترحيل استثنائي من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية منذ عام 2001.
- تكشف علناً عن أية تسجيلات صوتية أو مصورة لعمليات استجواب لمحتجزين رحلتهم وكالة الاستخبارات المركزية إلى الأردن ترحيلاً استثنائياً.
- تبدأ تحقيقاً قضائياً فورياً ومستقلاً عن استخدام دائرة المخابرات العامة للتعذيب والمعاملة السيئة والاحتجاز التعسفي.

على الحكومات الأخرى أن:

- ترفض التعاون في جهود الاحتجاز والترحيل الاستثنائي السرية، وأن تكشف عن كل المعلومات الخاصة بأعمال التعاون السابقة في هذا المجال.

ترجع ممارسة الولايات المتحدة لترحيل المشتبهين الإرهابيين إلى الخارج ترحيلاً استثنائياً – بمعنى آخر، نقل السجناء إلى دول أجنبية ليتم احتجازهم فيها خارج نطاق الإجراءات القانونية الطبيعية – إلى ما قبل هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة. فأتثناء إدارة الرئيس بيل كلينتون، رحلت وكالة الاستخبارات المركزية عدداً من المشتبهين الإرهابيين المصريين من دول كالألبانيا وكرواتيا، إلى مصر، وكان بعضهم قد سبق أن حُكم عليهم بالإعدام غيابياً.² إلا أن بعد سبتمبر/أيلول 2001 تغيرت ممارسات الترحيل الاستثنائي الخاصة بالاستخبارات المركزية. فبدلاً من إعادة الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية لمواجهة "العدالة" (وإن كانت عدالة تشمل التعذيب ومحاكمات غير عادلة بشكل بَيِّن)، بدأت وكالة الاستخبارات المركزية في نقل الأشخاص إلى دول ثالثة في عمليات ترحيل استثنائي، والظاهر أن هذا لتسهيل إجراء الاستجواب في ظل الإساءة إلى الأشخاص.

وربما كان لدى الولايات المتحدة عدة أسباب لنقل المشتبهين إلى الأردن للاحتجاز والاستجواب. ولوكالة الاستخبارات المركزية بالفعل تاريخ طويل من العلاقات الوثيقة بالمخابرات الأردنية، إذ يبدو أنه كان يوجد نقص في المتحدثين بالعربية ضمن العاملين بوكالة الاستخبارات المركزية، وربما اعتقد مسؤولو الاستخبارات المركزية أن المسؤولين الأردنيين خبراء بشكل خاص في مكافحة الإرهاب، أو أنهم ربما قد يكونون ذات نفع خاص يتمثل في الحفاظ على سرية احتجاز الأشخاص. إلا أن الأردن معروف بالفعل بالتعذيب السري للمحتجزين، وكانت هذه حقيقة معروفة للمسؤولين الأميركيين وقت إجراء عمليات النقل هذه. وكما هو مذكور تفصيلاً في هذا التقرير، فالكثير من المحتجزين أعيدوا إلى احتجاز الاستخبارات المركزية بعد فترات من الاستجواب المكثف المنطوي على الإساءات لدى الأردن. وقد أدلى مسؤولون أميركيون عدة، بمن فيهم ضابط الاستخبارات السابق مايكل شيوير، بتصريحات توحى بإرسال المحتجزين عن علم إلى مكان يتعرضون فيه للإساءات. ويشير الدليل المتوافر إلى أن التعذيب في مثل هذه الحالات لم يكن بعضاً من تبعات الترحيل الاستثنائي المؤسفة، بل ربما تم عمداً.

² انظر: هيومن رايتس ووتش، "ثقب أسود: مصير الإسلاميين الذين تم ترحيلهم إلى مصر"، مجلد 17، عدد 5 (E)، مايو/أيار 2005، الصفحات من 19 إلى 24 (يصف تورط الولايات المتحدة في ترحيل كل من الآتي ذكرهم إلى مصر: طلعت فؤاد قاسم، وأحمد إبراهيم السيد النجار، وشوقي سلامة مصطفى، ومحمد حسن محمود طيطا، وأحمد إسماعيل عثمان، وعصام عبد التواب عبد العليم). وانظر أيضاً: Jane Mayer، "Outsourcing Torture," *New Yorker*, 14 فبراير/شباط 2005 (يصف نشوء وبدائيات برنامج الترحيل الاستثنائي).

وفي تقرير سرّي لأعضاء مجلس الشيوخ الأميركي بعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول بفترة وجيزة، تناقلت التقارير الصحفية ضمن ما ذكرته عنه أن مدير وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الحين، جورج تينيت، ألمح إلى فلسفة عمليات الترحيل الاستثنائي الجديدة هذه. وبسؤاله إن كانت الحكومة الأميركية تخطط للسعي لنقل مشتبهي القاعدة بعيداً عن متناول الحكومات المسيئة، ألمح تينيت إلى أنه ربما كان الأفضل أن يبقى بعض المشتبهين بين أيدي السلطات الأجنبية القادرة على استجوابهم باستخدام أساليب تحقيق أكثر عنفاً.³ وذكر كوفر بلاك الأمر بوضوح أكبر، وقد عمل كمدير لمركز مكافحة الإرهاب بوكالة الاستخبارات المركزية منذ 1999 وحتى مايو/أيار 2002. ففي نقاش احتجاز "قراية ثلاثة آلاف من إرهابيي القاعدة والموالين لهم" قال إن: "هنالك ما هو قبل 11 سبتمبر/أيلول، وما بعد 11 سبتمبر/أيلول. بعد 11 سبتمبر/أيلول أصبحت الأوضاع أكثر ضراوة وكل الأوراق مكشوفة".⁴

وقبل وقوع هجمات 11 سبتمبر/أيلول بقليل، وقع الرئيس جورج بوش على أمر رئاسي سري يمنح الاستخبارات المركزية سلطة موسعة في الاعتقال والاستجواب والاحتجاز وترحيل المشتبهين الإرهابيين المعتقلين إلى دول أخرى ترحيلاً استثنائياً.⁵ ومن المعتقد منذئذ أن الولايات المتحدة قامت بترحيل المشتبهين إلى كل من مصر والمغرب وليبيا وسوريا بالإضافة إلى الأردن. لكن الأدلة المتوافرة توحي بأن الأردن هي أول دولة تتلقى محتجزين جرى ترحيلهم ترحيلاً استثنائياً بعد 11 سبتمبر/أيلول، وأن الأردن قد قبل أكبر عدد من المحتجزين.⁶

وقد قامت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، تحت ضغوط من الحلفاء الأوروبيين جراء ما كشفته الصحافة عن أنشطة الاستخبارات المركزية في أوروبا، بالدفاع دفاعاً مستميتاً عن ممارسات الترحيل الاستثنائي الأميركية، وهذا في ديسمبر/كانون الأول 2005. ومع تأكيدها على أن ممارسة الترحيل الاستثنائي هي "أداة ضرورية لمكافحة الإرهاب العابر للحدود" زعمت رايس أن الولايات المتحدة والبلدان الأخرى تعتمد منذ فترة طويلة على عمليات الترحيل الاستثنائي لنقل المشتبهين

³ انظر: John Barry, Michael Hirsh, and Michael Isikoff, "The Roots of Torture," *Newsweek*, 24 مايو/أيار 2004.

⁴ جيه كوفر بلاك، شهادة غير سرية تم الإدلاء بها أمام لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ، الكونغرس الأميركي، الدورة 107، الجلسة الثانية، 26 سبتمبر/أيلول 2002.

⁵ تناقلت التقارير توقيع الرئيس بوش على الأمر، وهو ما زال سرياً، في 17 سبتمبر/أيلول 2001. وعلى الرغم من أن منطوق الأمر غير معروف على وجه الدقة، فقد أفادت تقارير كثيرة أن، من بين أشياء أخرى، وسع التقرير كثيراً من سلطة الاستخبارات الخاصة بنقل المشتبهين الإرهابيين إلى دول أجنبية لأغراض الاحتجاز والاستجواب. انظر: دوغلاس جيل وديفيد جونسون، "تغيير القواعد بإعطاء الحرية للاستخبارات المركزية لإرسال المشتبهين إلى الخارج للسجن"، نيويورك تايمز، 6 مارس/آذار 2005. وانظر: اتحاد الحريات المدنية الأميركية، "الاستخبارات المركزية تعترف أخيراً بوحود أمر رئاسي بخصوص مراكز الاحتجاز بالخارج"، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 (يشرح اعتراف الاستخبارات بتواجد أمر رداً على قضية جارية رفعها اتحاد الحريات المدنية الأميركية).

⁶ بالمقارنة معروف ترحيل الاستخبارات المركزية لسبعة أشخاص إلى مصر منذ عام 2001.

الإرهابيين من الدول المعتقلين فيها إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلدان يمكن احتجازهم واستجوابهم فيها. فضلاً عن هذا فقد أصرت على أن الولايات المتحدة "لا تنقل أو هي نقلت مشتبهين من دولة إلى أخرى لأغراض الاستجواب باستخدام التعذيب". وأوضحت بدلاً من هذا أنه لدى الضرورة "تسعى الولايات المتحدة لاستصدار ضمانات بعدم تعريض الأشخاص الذين يتم ترحيلهم للتعذيب".⁷

والطبيعة المنهجية للإساءات التي يكابدها السجناء الذين يتم ترحيلهم ترحيلاً استثنائياً للأردن تتعارض مع تأكيدات راييس التي في غير محلها. فإذا وعد الأردننيون السلطات الأميركية بأن السجناء الذين يتم ترحيلهم بشكل استثنائي لن يتعرضوا للتعذيب، فهو وعد لا تصدقه الولايات المتحدة ولا الأردن.

ومما كشف الوضع على نحو أفضل وصف لعملية الترحيل الاستثنائي عرضه المحامي العام السابق ألبرتو غونزاليس في أغسطس/آب 2006. وقد أوضح غونزاليس في شهادة أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأميركي: "إننا نسعى للحصول على الضمانات كلما نقلنا أحدهم، وهي ضمانات مفادها أنه لن يتم تعذيب الأشخاص". إلا أنه اعترف بأن: "لكن نعرفون أننا لن نكون هناك... (ضحكات)... في زنازين في سجون بالدول الأجنبية التي نرحل إليها الأشخاص".⁸

أما مايكل شيوير، ضابط وكالة الاستخبارات المركزية السابق الذي يزعم أنه أنشأ برنامج الترحيل الاستثنائي للإرهابيين أثناء إدارة كلينتون، فهو وعن حق يرى هذه الضمانات مجرد "عوامل لتلطيف قانونية" وهي تعهدات تبدو جيدة على الورق، دون أن توفر حماية حقيقية. وقال إن كلاً من عملاء الاستخبارات المركزية ومشرفيهم كانوا يعرفون بوجود احتمال كبير بوقوع الإساءات.

وكما أوضح شيوير:

كان الأعضاء من غير العاملين بالاستخبارات المركزية... يعرفون أن نقل المحتجزين إلى مصر أو أماكن أخرى قد يستتبعه وقوع معاملة لا تتفق مع الممارسات القانونية القائمة في الولايات المتحدة. فكيف كانوا يعرفون؟

⁷ كونداليزا راييس، "ملحوظات إثر مغادرة أوروبا"، <http://www.state.gov/secretary/rm/2005/57602.htm>، 5 ديسمبر/كانون الأول 2005.

⁸ جلسة للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ عن مستقبل اللجان العسكرية إثر حكم المحكمة العليا الأميركية في قضية حمدان ضد رامسفيلد. الأخبار الفيدرالية، محضر الجلسة، 2 أغسطس/آب 2006.

كان عدة ضباط كبار بالاستخبارات المركزية – وأنا بينهم – واثقون من أن التفكير المنطقي السليم يعني زيف هذه الضمانات، وهذا ما قلناه لهم، مراراً وتكراراً. ففي كل مرة يتم فيها التوصل لقرار بترحيل أحد الأشخاص ترحيلاً استثنائياً، كُنَّا نُذكر المحامين وصناع السياسات بأن مصر هي مصر، وأن الأوضاع لن تتغير بين ليلة وضحاها.

وكُنَّا في العادة ننصت ثم نؤمئ برؤوسنا ثم نضع مُسكناً قانونياً بالإصرار على أن كل دولة ترحل لها وكالة الاستخبارات أحد المحتجزين سوف تتعهد بمعاملته طبقاً لقواعد وأحكام نظامها القانوني الخاص بها.⁹

ويشير تزايد قيمة الأدلة ورأي الخبراء الدوليين إلى أن الضمانات الدبلوماسية لا يمكنها حماية الأشخاص المعرضين لخطر التعذيب لدى الإعادة.¹⁰ وجزء مما يجعل هذه الوعود غير فعالة هو طبيعة التعذيب، الذي تتم ممارسته سراً باستخدام تقنيات لا تخلف علامات ويمكن ألا يتسنى التحقق من وقوعها (مثلاً عملية محاكاة الإغراق، أو الاعتداء الجنسي أو التهديد بالعنف). والمحتجزون المعرضون للتعذيب يخشون عادة الشكوى لأحد بشأن الإساءة؛ خشية الانتقام منهم أو من أقاربهم.

ومن غير المعروف على وجه التحديد كم من الأشخاص تم ترحيلهم للاحتجاز لدى دول أخرى منذ عام 2001. وقد قال إد ماركي، العضو باللجنة المختارة المعنية بالأمن الداخلي، لمجلة النيويورك ركر في عام 2005 إنه لم يتمكن من الحصول على إحصاء دقيق. وقال: "سألت العاملين بوكالة الاستخبارات المركزية عن الأعداد فرفضوا الإجابة عليّ. كل ما قالوه هو إنهم ملتزمون بالقانون".¹¹ وزعم مدير الاستخبارات المركزية مايكل هايدن في 7 سبتمبر/أيلول 2007 في خطاب له أمام مجلس العلاقات الخارجية بأن أقل من 100 شخص قد تم ترحيلهم إلى دول أخرى منذ هجمات 11 سبتمبر/أيلول، وحسب قوله فهو: "عدد متوسط ومن رقمين".¹²

⁹ مايكل شويير، "تصدير المحتجزين"، إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 12 مارس/أذار 2005.

¹⁰ انظر هيومن رايتس ووتش: "وعود فارغة: الضمانات الدبلوماسية ليست ضماناً كافياً ضد التعذيب"، مجلد 16، عدد 4 (D)، أبريل/نيسان 2004. وهيومن رايتس ووتش: "ما زالوا عرضة للخطر: الضمانات الدبلوماسية ليست ضماناً ضد التعذيب"، مجلد 17، عدد 3 (D)، أبريل/نيسان 2005. لمزيد من المعلومات عن فعالية الضمانات الدبلوماسية لدى الإعادة إلى الأردن، انظر شهادة جوليا هول، بتاريخ 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 (متوافرة على: <http://www.hrw.org/backgrounder/eca/ecaqna1106/witnessstatementjuliahall.pdf>).

¹¹ انظر، Jane Mayer، "Outsourcing Torture," *New Yorker*، 14 فبراير/شباط 2005.

¹² تعليقات مدير الاستخبارات المركزية الجنرال مايكل في هايدن بمجلس العلاقات الخارجية، بتاريخ 7 سبتمبر/أيلول 2007.

دائرة المخابرات العامة الأردنية هي الهيئة الاستخباراتية الأساسية بالأردن، وهي مكلفة بالتحقيق فيما يتعلق بتهديد الأمن الوطني.¹³ وترتبط دائرة المخابرات العامة بوكالة الاستخبارات المركزية علاقات وثيقة وتعاونية.¹⁴ وقد ازدادت هذه العلاقة متانة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول.¹⁵ ونظراً لقوة العلاقة بين دائرة المخابرات والاستخبارات العامة، فمن غير المدهش أن الاستخبارات المركزية الأميركية لجأت إلى دائرة المخابرات العامة الأردنية حين منح الرئيس بوش وكالة الاستخبارات سلطات موسعة في مجال احتجاز واستجواب الأشخاص المشتبهين بوجود صلات تربطهم بالإرهاب.

وأساليب استجواب دائرة المخابرات العامة المنطوية على الإساءة هي أساليب معروفة تمام المعرفة. فقد أفاد عدة سجناء لدى المخابرات العامة أنه أثناء احتجازهم في مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة تعرضوا للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلى الأخص زعم الكثيرون أن الحراس نقلوهم إلى قبو مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة في وادي السير وقاموا باستخدام الفلكة عليهم، أي ضربهم على أقدامهم.¹⁶ وقال آخرون إنهم تعرضوا للضرب والحرمان من النوم، أو تم منحهم أقراص وحقن تتسبب في الإحساس بقلق بالغ.

وتدعم مزاعم هؤلاء الرجال ما تم التوصل إليه من نتائج على يد الموفدين الأميين والمنظمات الدولية. ففي عام 2006، وإثر إجراء زيارة للأردن، أصدر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب تقريراً ذهب فيه إلى أن: "ممارسة التعذيب متفشية في الأردن، وهي ممارسة روتينية

¹³ تم تأسيس دائرة المخابرات العامة في عام 1964. والقانون رقم 24 لعام 1964 يفوض دائرة المخابرات العامة بالعمل "لصالح أمن وسلامة الأردن". وينص القانون على أن رئيس الوزراء هو المسؤول عن تكليف دائرة المخابرات العامة بواجباتها كتابة، وأن هذه الواجبات تبقى سرية.

ويعين ملك الأردن مدير دائرة المخابرات العامة، وهو مسؤول من رئيس الوزراء. ويعتبر ضباط دائرة المخابرات العامة من العاملين بالجيش. للحصول على معلومات تفصيلية عن دائرة المخابرات العامة وممارساتها يمكن الاطلاع على تقرير هيومن رايتس ووتش "اعتقالات مريبة: دائرة المخابرات العامة ومشكلة سيادة القانون في الأردن". مجلد 18، عدد 6 (E)، سبتمبر/أيلول 2006.

¹⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ضابط سابق بالاستخبارات المركزية الأميركية، واشنطن، 16 فبراير/شباط 2006.

¹⁵ كين سيلفرستين، الصحفي الذي يتابع قضايا الاستخبارات عن قرب، يزعم أن دائرة المخابرات العامة "فاقت الموساد الإسرائيلي في كونها أكثر وكالات مكافحة الإرهاب المتحالفة كفاءة في التعاون مع أميركا في الشرق الأوسط. وقال ضابط استخبارات مركزية سابق لسيلفرستين إن "شراكة الاستخبارات الأردنية مع الولايات المتحدة مقربة... لدرجة أن الاستخبارات المركزية لديها عناصر فنية مغروسين فعلياً في مقر دائرة المخابرات العامة". انظر: Ken Silverstein, "U.S. partnership with Jordan was targeted," *Los Angeles Times*, 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

¹⁶ أسلوب الفلكة له تاريخ طويل، فمن المعتقد أنه مستخدم في العالم العربي منذ القرن العاشر. وكما شرح أحد خبراء التعذيب: "أخصص القدمين لا يتمتع بعضلات كثيرة، ولهذا فالضرب عليها مؤلم على نحو خاص. وبناء على وزن العصا وشدة وتكرار الضربات يمكن لهذه الممارسة أن تتسبب في تورم القدمين وحتى كسر العظام مما يضر الأشخاص على نحو دائم". وجزء من جاذبية هذا الأسلوب في زماننا المعاصر أن آثارها المادية تختفي سريعاً. انظر: دوريس ريجالي، التعذيب والديمقراطية (برينستون وأوكسفورد: مطبعة جامعة برينستون، 2007)، صفحات من 273 إلى 276.

مألوفة في بعض الأماكن، بما فيها دائرة المخابرات العامة". وعلى الرغم من أن المقرر الخاص حُرّم من الاطلاع على السجناء المحتجزين لدى دائرة المخابرات العامة في عمان وإجراء مقابلات معهم، فقد اقتبس مزاعم قابلة للتصديق متفقة مع بعضها البعض، مفادها أن التعذيب مُستخدم في مقار دائرة المخابرات العامة "لاستخلاص الاعترافات والمعلومات الخاصة بأهداف مكافحة الإرهاب والأمن الوطني".¹⁷ وقد أفادت كل من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش بوجود نتائج مشابهة للمذكورة.¹⁸

وكان مسؤولو الولايات المتحدة على دراية تامة بهذه الإساءات، بما في ذلك التي وقعت منها بين عامي 2001 و2004. وجاء في الفصل الخاص بالأردن في تقرير حقوق الإنسان لوزارة الخارجية الأميركية لعام 2001 أن السجناء لدى الشرطة وقوات الأمن الأردنية يزعمون أن "أساليب التعذيب تشمل الحرمان من النوم والضرب على أخصص القدمين والتعليق لفترات مطولة بالحبال في أوضاع مؤلمة، والحبس الانفرادي لفترات طويلة".¹⁹

تم احتجاز السجناء المنقولين من الولايات المتحدة إلى الأردن بين عامي 2001 و2004 في مقر دائرة المخابرات العامة الرئيسي في عمان، وموقعه في حي الجنديل بوادي السير. والمقر، الذي يبدو أنه يغطي مساحة فدان من الأرض تقريباً، يضم مبنى كبير من أربعة طوابق تفقدته هيومن رايتس ووتش في أغسطس/آب 2007.²⁰

والمبنى الذي يضم مركز الاحتجاز له هيئة مثلثين يجتمعان معاً ليشكلا شكل مربع. ومركز الاحتجاز نفسه يشغل نصف المبنى تقريباً، أي أحد المثلثين. وكل طابق من مركز الاحتجاز – باستثناء الطابق الأخير – يتكون من ثلاث ردهات (أضلاع المثلث) تجري ممتدة حول فناء مركزي في الطابق.

¹⁷ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. مانفريد نوفاك، تنمة: بعثة إلى الأردن، U.N. Doc. A/HRC/4/33/Add.3 (5 يناير/كانون الثاني 2007).

¹⁸ انظر على سبيل المثال: Amnesty International, "Your confessions are ready for you to sign": Detention and torture of political suspects, MDE 16/005/2006، وهيومن رايتس ووتش "اعتقالات مريبة".

¹⁹ انظر وزارة الخارجية الأميركية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، تقارير الدول لعام 2001 بشأن ممارسات حقوق الإنسان، 4 مارس/آذار 2002، على: <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8266.htm> (تمت الزيارة في 12 ديسمبر/كانون الأول 2007).

²⁰ في الأسبوعين الأخيرين من أغسطس/آب 2007 تم منح هيومن رايتس ووتش تصريحاً بإجراء سلسلة من الزيارات لمركز احتجاز دائرة المخابرات العامة. وإلى جانب السماح بالاطلاع على المبنى بالكامل، مُنح باحثي هيومن رايتس ووتش حق الاطلاع على بعض سجلات السجناء وغيرها من المعلومات الرسمية. وأثناء هذه الفترة زار باحثو المنظمة أيضاً خمسة سجون أردنية وقابلوا أكثر من 100 سجين مقابلات خاصة. انظر هيومن رايتس ووتش: "الأردن: الضرب المنتشر في السجون لا يجد العقاب"، 30 أغسطس/آب 2007.

والمكاتب الإدارية وتلك الخاصة بالتحقيقات توجد في الطابق الثاني من المبنى، بينما حجرات الزيارات في الطابق الأرضي. وأثناء الفترة التي تفقدت خلالها هيومن رايتس ووتش المبنى، كان كل المحتجزين في الطابق الثاني.²¹ كما توجد عدة زنازين في الطابق الأرضي والثالث، وكذلك عدداً صغيراً من الزنازين في الطابق الرابع، والذي يضم عدة زنازين جماعية وما أطلق عليه المدير "قسم النساء" في مركز الاحتجاز.²² فضلاً عن أن للمركز قبو زعم عدة سجناء أنهم تم نقلهم إليه لتلقي أعنف معاملة نالوها أثناء الاحتجاز فيه.

ويتم وضع السجناء في مركز احتجاز دائرة المخبرات العامة في وادي السير في زنازين فردية ومحظور عليهم التحدث إلى بعضهم البعض، لكن تمكن بعضهم من التواصل عبر النافذة الخلفية للزنازة. (كل زنازة تطل على الباحة الوسطى، ولها نافذة تطل على الفناء الخارجي).

²¹ في هذا التقرير الإشارة إلى الطوابق الثاني والثالث والرابع تتبع التصنيف الأميركي، أي باعتبار أن الطابق الأرضي هو الطابق الأول.
²² الزنازين مُرقمة، والأرقام من 1 إلى 31 تشغل الطابق الأرضي، بينما من 32 إلى 63 تشغل الطابق الثاني، و64 إلى 95 تشغل الطابق الثالث.

بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001 بدأت وكالة الاستخبارات المركزية سريعاً في ترحيل المشتبهين الإرهابيين ترحيلاً استثنائياً إلى الأردن للاستجواب.²³ والحالة الأولى من هذا النوع كانت حالة جمال المرعي، اليمني المقيم في كراتشي، والذي أخذه من بيته فريق مشترك من عملاء الاستخبارات المركزية والمخابرات الباكستانية، وهذا في 23 سبتمبر/أيلول. وخلال أسابيع قليلة من اعتقاله تم ترحيله ترحيلاً استثنائياً لدائرة المخابرات العامة في الأردن، حيث تم احتجازه لعدة أشهر. ولم يشتك مرعي - المحتجز حالياً في غوانتانامو - من التعرض للتعذيب في الأردن، ومن هنا تعتبر حالته غير مألوفة.

أما المتكرر في حالة مرعي - وما يميزها عن عمليات الترحيل الاستثنائي ما قبل سبتمبر/أيلول 2001 - هو أن مرعي ليس أردنياً، ولا توجد صلة ظاهرة تربطه بالأردن.²⁴ ولا يوجد لدى دائرة المخابرات العامة أي سبب ظاهر للاهتمام بحالة مرعي، بخلاف الاهتمام بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية. ويبدو باختصار أن دائرة المخابرات العامة تصرفت باعتبارها سجان بالوكالة للاستخبارات المركزية، مما خدم مصالح الاستخبارات المركزية بالأساس، وهذا بدلاً من التعاون مع الاستخبارات المركزية الأميركية من أجل تحقيق مصالح دائرة المخابرات الأردنية الأمنية الخاصة بها.

²³ كتب عدة صحفيين عن الترحيل الاستثنائي إلى الأردن، وعن سجون الاستخبارات المركزية الأميركية المزعم أنها هناك. إلا أن هذه التقارير كانت غير مستوفاة، وتستند إلى معلومات تم استخلاصها من محتجز غوانتانامو ومن مصادر استخباراتية لم تُذكر أسمائها، وليس من المحتجزين الأردنيين الذين كانوا مع المشتبهين الذين تم ترحيلهم. انظر، على سبيل المثال: "CIA holding Al-Qaida," Yossi Melman, *Haaretz*, "suspects in secret Jordanian lockup," 13 أكتوبر/تشرين الأول 2004 (ذكر فيه أن خالد شيخ محمد ورمزي بن الشبه وأبو زبيدة والحنيلي كانوا من بين 11 مشتبهاً من كبار المشتبهين بالانتماء للقاعدة المحتجزين في الأردن لصالح الاستخبارات الأميركية)، وانظر: جمال مرعي وحسن بن حتش قد تم ترحيلهما إلى الأردن)، وانظر: Ken Silverstein, "U.S. partnership with Jordan was targeted," *Los Angeles Times*, 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 (ذكر فيه أن جمال مرعي وحسن بن حتش قد تم ترحيلهما إلى الأردن)، وانظر: Farah Stockman, "7 detainees report transfer to nations that use torture," *Boston Globe*, 26 أبريل/نيسان 2006 (مذكور فيه أن محمد ولد صلاحي وجمال مرعي وحسن بن حتش والشرقاوي (علي الحاج الشقاوي) قد تم ترحيلهم إلى الأردن)، وأيضاً: Craig Whitlock, "Jordan's Spy Agency: Holding Cell for the CIA," *Washington Post*, 1 ديسمبر/كانون الأول 2007 (مذكور فيه أن علي الحاج الشقاوي وجميل قاسم سعيد محمد وجمال مرعي قد تم إرسالهم إلى الأردن، وأن رمزي بن الشبه ربما يكون هناك). انظر أيضاً: Amnesty International, "Jordan: 'Your confessions are ready for you to sign': Detention and torture of political suspects," 11 سبتمبر/أيلول 2001 ومنها حالة جمال مرعي ومحمد ولد صلاحي وجمال قاسم سعيد محمد وأبو الهيثم شقاوي وحسن بن حتش وماهر عرار).

²⁴ على النقيض، فإن كل الأشخاص الذين رحلتهم الولايات المتحدة ترحيلاً استثنائياً إلى مصر قبل سبتمبر/أيلول 2001 كانوا مواطنين مصريين كانت السلطات المصرية متلهفة على ما يبدو على أن تحتجزهم طرفها. فضلاً عن أن كل الأشخاص تقريباً المعروف بترحيلهم إلى مصر بعد سبتمبر/أيلول 2001 كانوا أيضاً مواطنين مصريين، على الرغم من أنه في حالات كثيرة لا يبدو أن الحكومة المصرية كانت مهتمة للغاية باحتجازهم.

وحقيقة أن عدة محتجزين قد تم نقلهم فيما بعد إلى الاحتجاز لدى وكالة الاستخبارات المركزية بعد قضاء فترة من الزمن في الأردن، هي حقيقة من شأنها الإيحاء بأن هدف دائرة المخابرات العامة من برنامج الترحيل الاستثنائي هو مساعدة الاستخبارات المركزية الأميركية وليس السعي المباشر لتحقيق الأهداف الأمنية الأردنية. ولم يتم ترحيل هؤلاء الأشخاص فعلياً، بل هم تم نقلهم نقلاً مؤقتاً إلى الأردن لأغراض تتعلق بالاستجواب. ويوجد حالياً خمسة أشخاص على الأقل محتجزين في غوانتانامو كانوا قد أمضوا فترة من الزمن في الأردن في الفترة من 2001 إلى 2004. فضلاً عن أنه يوجد سجينين يمينيين على الأقل تم احتجازهما فيما بعد في سجون سرية تابعة للاستخبارات المركزية (دون الإرسال إلى غوانتانامو) وتم اعتقالهما في الأردن واحتجزتهما دائرة المخابرات العامة لبضعة أيام أو أسابيع قبل نقلهم إلى الولايات المتحدة لاحتجازهم هناك.²⁵

أما شرقاوي، وهو أحد المحتجزين الذين رحلتهم الاستخبارات المركزية ترحيلاً استثنائياً إلى الأردن في عام 2002، فقد لاحظ أن محققي دائرة المخابرات العامة متلهفون للغاية على إمداد وكالة الاستخبارات المركزية بالمعلومات. وفي مذكرة كتبها شرقاوي أثناء احتجازه لدى دائرة المخابرات العامة في عام 2002، قال:

كل ما يسألني المحققون عن معلومة وأتكلم، يقول لي حكيت هذا للأمريكان، فإذا قلت له لا، يطير فرحاً ويتركني ويذهب يبلغ المسؤول، ويفرحون فرحاً شديداً.²⁶

وقال لمحامييه فيما بعد إن أحد المحققين الأردنيين اعترف بأنه يسأله أسئلة أمده بها الأميركيون.²⁷

وبعد نقل مرعي إلى الأردن بقليل، يظهر أن يمينياً آخر يقيم في باكستان قد تم إرساله بدوره. وكان جميل قاسم سعيد محمد طالباً ويدرس الميكروبيولوجي في جامعة كراتشي. وبعد اعتقاله على يد قوات الأمن الباكستانية وترحيله ترحيلاً استثنائياً إلى السلطات الأميركية، تناقلت التقارير أنه نُقل

²⁵ الرجلان هما محمد فرج بشميلة وصلاح ناصر سالم علي قارو (درويش). وتم اعتقالهما في أكتوبر/تشرين الأول وسبتمبر/أيلول 2003 على التوالي. وبعد قضاء فترات زمنية قصيرة نسبياً من الاحتجاز في الأردن، تم نقلهما على يد الولايات المتحدة إلى أفغانستان حيث تم احتجازهما سراً. انظر: Amnesty International, "USA/Yemen: Secret Detention in CIA 'Black Sites,'" AMR 51/177/2005, نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

²⁶ مذكرة من علي الحاج الشرقاوي، مكتوبة تقريباً في أكتوبر/تشرين الأول 2002 (موتقة لدى هيومن رايتس ووتش).

²⁷ مذكرات المحامين، بدون تاريخ (2007).

جواً إلى الأردن في ساعات الصباح الأولى من يوم 24 أكتوبر/تشرين الأول 2001. وليس معروفاً عن حالته إلا القليل، بما أنه لم يُشاهد منذ ذلك الحين، لكن الصحافة ذكرت أنه أحد التابعين للقاعدة.²⁸

وثمة شخص ثالث تم ترحيله للأردن في عام 2001، وهو محمد ولد صلاح. وصلاح مواطن موريتاني تم اعتقاله في موريتانيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، وُنقل إلى الأردن بعد فترة وجيزة وتم احتجازه هناك حتى يوليو/تموز 2002. ومثل مرعي والآخرين فهو محتجز حالياً في غوانتانامو.

ومن المعتقد أن بعض السجناء قد تم ترحيلهم ترحيلاً استثنائياً إلى الأردن من الولايات المتحدة في عام 2002، ومنهم علي الحاج الشرفاوي، وحسن بن حتش، ورمزي بن الشبه، وإبراهيم أبو معاذ الجداوي، وأبو حمزة التبوكي، وخير الدين الجزائري، وأبو يوسف الجزائري، وأبو حسن السوري، وأبو بكر الصديق وكذلك بعض الأشخاص غير معروفين بالأسماء.²⁹ وعلى الرغم من صعوبة المعرفة على وجه اليقين – إذ وصل سجناء إضافيين حسب التقارير في عام 2003 – فيبدو أن عام 2002 كان العام الذي رحلت فيه الاستخبارات المركزية ترحيلاً استثنائياً أكبر عدد من الأشخاص إلى الأردن. (وربما يعود هذا لأن في هذه الفترة طورت الاستخبارات المركزية من قدراتها الخاصة بالاحتجاز وفتحت مراكز احتجاز سرية في تايلاند وباكستان وبولندا ورومانيا وصار اعتمادها على الأردن أقل).³⁰ وكان قد تم احتجاز بعض المحتجزين الذين وصلوا الأردن في عام 2002 لأكثر من عام، إذ غادروا الاحتجاز لدى دائرة المخابرات العامة في عام 2004. وفيما من المستحيل تقدير إجمالي عدد الأشخاص الذين تم نقلهم للأردن في عمليات ترحيل استثنائي، فقد قال بعض السجناء السابقين لـ هيومن رايتس ووتش إنه في بعض الأوقات من عامي 2002 و2003 كان مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة "ممتلئاً بسجناء غير أردنيين تم نقلهم إليه من قبل الاستخبارات المركزية الأميركية في عمليات ترحيل استثنائي".

²⁸ انظر: 26 Masood Anwar, "Mystery Man Handed over to US Troops in Karachi," *The News International* (Pakistan), أكتوبر/تشرين الأول 2001.

²⁸ Alissa Rubin, "Pakistan Hands Over Man in Terror Probe," *Los Angeles Times*, أكتوبر/تشرين الأول 2001. وانظر: Rajiv Chandrasekaran and Peter Finn, "U.S. Behind Secret Transfer of Terror Suspects," *Washington Post* 11 مارس/آذار 2002.

²⁹ لاحظ أن بعض هذه الأسماء هي أسماء مستعارة على الأرجح وليست أسماء حقيقية، مثل السوري تعني كون الشخص سوري الجنسية، والجزائري ربما تعود إلى كونه جزائرياً.

³⁰ انظر: Dana Priest, "CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons," *New York Times*, 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وانظر: Committee on Legal Affairs and Human Rights, Parliamentary Assembly of the Council of Europe, "Secret detentions and illegal transfers of detainees involving Council of Europe member states," Doc. 11302 rev. 11 يونيو/حزيران 2007.

وكانت باكستان، وعلى الأخص مدينة كراتشي، مصدراً جاء منه ستة محتجزين على الأقل ممن يُعتقد في ترحيلهم من الولايات المتحدة إلى الأردن في عمليات ترحيل استثنائي. ولم تخف السلطات الباكستانية حقيقة أنه منذ سبتمبر/أيلول 2001 تم نقل مائة مشتبه إرهابي إلى الولايات المتحدة، إذ تباغت باكستان بعمليات النقل باعتبارها دليلاً على تعاون باكستان في مساعي الولايات المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب.³¹ وانتهى المطاف بعدد كبير من هؤلاء الرجال في غوانتانامو، وانتهى المطاف ببعضهم في سجون الاستخبارات المركزية السرية، وتم نقل بعضهم الآخر إلى الأردن وبلدان أخرى.³²

وأحد مصادر السجناء الأخرى هو ممر بانكيسي في جورجيا. وهو موطن الآلاف من اللاجئين الشيشانيين، وتتاخم ممر بانكيسي منطقة الشيشان بروسيا وهو منذ فترة طويلة نقطة عبور للمجاهدين العرب الساعين للقتال في الشيشان. وفي أوائل عام 2002، وتحت ضغوط أميركية، بدأت الحكومة الجورجية تعتقل العرب الذين يتم العثور عليهم هناك، بمن فيهم بعض الجزائريين.³³ وقد تم نقل بعض هؤلاء الرجال إلى سجون وكالة تابعة للاستخبارات المركزية في أفغانستان، ثم نُقلوا إلى غوانتانامو، لكن بعضهم الآخر نقلتهم وكالة الاستخبارات المركزية إلى أماكن أخرى. وتناقلت التقارير أن أربعة على الأقل من الرجال الذين تم نقلهم حسب المزاعم إلى الأردن في عام 2002 – وهم خير الدين الجزائري، وأبو يوسف الجزائري، وأبو حسن السوري، وأبو بكر الصديق – وكانوا قد تم اعتقالهم في جورجيا. (خير الدين الجزائري، جزائري الجنسية وهو مذكور أيضاً في رأي المحكمة الخاص بقضية إرهاب فرنسية باعتباره أحد رجال الميليشيات الذين نشطوا في ممر بانكيسي).³⁴ وأماكن تواجد الرجال الأربعة الحالية غير معروفة، على الرغم أنه من المرجح نقلهم إلى بلدانهم الأصلية لاستمرار احتجازهم فيها.

وقد يبدو أنه تم استخدام التعذيب والمعاملة القاسية أو اللإنسانية بشكل منهجي ضد المحتجزين المرشحين لترحيل استثنائياً من قبل وكالة الاستخبارات المركزية إلى الأردن، باستثناء حالة المرعي. وكما هو موصوف أدناه، يزعم المحتجزون إنهم تعرضوا للتهديدات والضرب والإهانات والحرمان

³¹ انظر هيو من رايتس ووتش "السجناء الأشباح: عامان من الاحتجاز السري لدى وكالة الاستخبارات المركزية"، فبراير/شباط 2007. صفحات 31 و32.

³² فيما بعد، تم نقل الكثير ممن أمضوا فترات في السجون السرية الخاصة بالاستخبارات المركزية في بلدان أخرى إلى غوانتانامو.

³³ اعترفت الحكومة الأميركية بفرض هذا الضغط على جورجيا في تقريرها السنوي الخاص بالإرهاب، وهو بعنوان "أنساق الإرهاب العالمي في عام 2002"، وجاء فيه: "في عام 2002، حثت الولايات المتحدة بقوة جورجيا على استعادة السيطرة على ممر بانكيسي الذي يشغله إرهابيون من دول ثالثة على صلات بالقاعدة. وهؤلاء المتطرفون يهددون أمن واستقرار جورجيا، وكذلك أمن واستقرار روسيا". وزارة الخارجية الأميركية، أنساق الإرهاب العالمي، 30 أبريل/نيسان 2003، صفحة 29. كما وفرت الولايات المتحدة تدريباً عسكرياً للقوات الجورجية، والهدف المعلن منها كان "إخلاء منطقة ممر بانكيسي الجورجية من المقاتلين الأجانب"، المرجع السابق، صفحة 154.

³⁴ انظر: حكم المحكمة العليا في باريس، قضية مربك لبيك بن حامد وآخرون، 14 يونيو/حزيران 2006، صفحة 88.

من النوم والضرب بالفلكة. كما يبدو أنهم تم إخفائهم بشكل منهجي عن ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين زاروا مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة. وقابلت هيومن رايتس ووتش عدة محتجزين سابقين لدى دائرة المخابرات العامة قالوا إنهم كان يتم إخفائهم كلما زارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مركز الاحتجاز، وأن السجناء الذين تم نقلهم للأردن من الولايات المتحدة كان يتم إخفائهم بدورهم.

ووصف التبوكي، السعودي الذي كان محتجزاً لدى دائرة المخابرات العامة في عام 2002، كيف تم إخفائه أثناء زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

[كان] يأتينا العساكر في فجر ذلك اليوم ويأمروننا بجمع كل أغراضنا وملابسنا... ثم ينقلوننا معصوبة أعيننا إلى زنابزين أخرى في أماكن ومبان لا يعرفها الصليب الأحمر ولا يزورها حيث نمكث طوال النهار هناك إلى أن ينتهي مندوب الصليب من زيارة السجن والمرور على السجناء الآخرين ذوي الأوضاع القانونية الرسمية، حيث يجدون طابقتنا فارغاً... وكانوا ينقلوننا وإياهم إلى سكن العساكر ومناماتهم خارج السجن ويجلسوننا طوال النهار مقيدّين إلى الخلف معصوبي الأعين حتى ينتهي الصليب من زيارته، وقد يفعلون بنا الشيء نفسه في اليوم التالي إن كان الصليب لم يكمل مهمته في اليوم السابق.³⁵

وبالمثل، قال الشرفاوي لمحامييه إنه كلما زار ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر سجن دائرة المخابرات العامة، يتم نقله إلى قاعة محاضرات الجنود في الرابعة فجراً ويبقى هناك حتى يغادر ممثلو الصليب الأحمر.

وتستمر السرية المحيطة باحتجاز هؤلاء الرجال. وبينما خمسة من الأشخاص الذين سبق نقلهم إلى الأردن في عمليات ترحيل استثنائي، أصبحوا الآن في غوانتانامو، ويُعتقد بأن اثنين منهم قد تم الإفراج عنهم، فإن أماكن غالبية السجناء الذين رحلتهم الولايات المتحدة للأردن ترحيلاً استثنائياً ما زالت غير معروفة. وربما كان الكثير من المحتجزين الذين تبقوا أو جميعهم قد خضعوا لعملية نقل

³⁵ أبو حمزة التبوكي، المخابرات الأردنية وخدماتها التي أسدتها للاستخبارات الأميركية في حربها ضد المجاهدين والعراق، كتبه في أوائل عام 2003 (من الآن فصاعداً يُسمى رواية التبوكي) (توجد نسخة منه لدى هيومن رايتس ووتش). وفي زيارة إلى مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة في أغسطس/آب 2007، تم منع هيومن رايتس ووتش من زيارة مقر تواجد الحراس بحرية، وهو يقع لدى الجدران الخارجية للمثلثين ويسهل الدخول إليها عبر أبواب كانت مقفلة وقت زيارتنا. وقد تمكنا من رؤية دورة مياه الحراس وحجرة كبيرة فيها أسرة صغيرة للحراس. ومن الواضح أن داخل المبنى الكبير ثمة حجرات يمكن إخفاء السجناء فيها.

ثانية، إذ تم نقلهم من الأردن عائدين إلى بلدانهم الأصلية دون أية إجراءات قانونية، أو نيل فرصة الطعن في عمليات النقل.

() " "

إبراهيم "أبو معاذ" الجداوي هو مواطن سعودي تناقلت التقارير أنه كان يقيم في اليمن. وتحدثت هيومن رايتس ووتش إلى اثنين من المحتجزين السابقين لدى دائرة المخابرات العامة وقالوا إنهما تحدثا إليه أثناء احتجازه في مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة في أواخر عام 2002. وكتب التبوكي قائلًا إنه شاهد الجداوي هناك بدوره. وقيل إنه يبلغ من العمر ما بين 32 إلى 38 عاماً.

وفي أوائل عام 2002 وضع مكتب التحقيقات الفيدرالية (الإف بي أي) من يدعى أبو معاذ الجداوي (وهو بالتأكيد نفس الشخص) على قائمة "السعي للحصول على المعلومات: الحرب ضد الإرهاب"، وعتوه بأنه مساعد معروف لرئيس خلية في القاعدة في اليمن.³⁶ إلا أنه بعد أكثر من فترة شهر بقليل، تم حذف الجداوي من القائمة، والمرجح أن السبب هو حين عرف مكتب التحقيقات الفيدرالية بأنه رهن احتجاز الاستخبارات المركزية أو الأردن. وقد أكدت هيومن رايتس ووتش وقوع نقله إلى دائرة المخابرات العامة في أثناء النصف الأول من عام 2002.³⁷

وتتباين أقوال مصادر هيومن رايتس ووتش بصدد مكان اعتقال الجداوي. فالتبوكي وسجين آخر يزعمان أنه تم اعتقال الجداوي في اليمن. وقال التبوكي إنه تعرض للاعتقال بعد أقل من شهر من عرسه. إلا أنه يوجد مصدر ثالث كان محتجزاً بدوره لدى دائرة المخابرات العامة مع الجداوي، ويعتقد أن الجداوي قد اعتقل في الكويت، على الرغم من أنه ليس متأكدًا من هذه النقطة. إلا أن جميعهم يتفقون على أن الجداوي كان رهن الاحتجاز الأميركي قبل نقله إلى الأردن. وطبقاً لأحد المصادر فقد قام عميل أميركي "بضربه على رأسه".

وثمة مذكرة بملخص الأدلة المستخدمة في المراجعة السنوية لعبد الرحمن محمد خولان، وهو مواطن سعودي كان محتجزاً في غوانتانامو من 2002 إلى 2006، ودُكر فيها علاقة خولان بمن يُدعى

³⁶ ذكر مكتب التحقيقات الفيدرالية أسماء 17 مشتبهاً إرهابياً ضمن القائمة في 11 فبراير/شباط 2002. وبحلول أواخر مارس/آذار 2002 تم حذف اسمه من القائمة. انظر: <http://www.fbi.gov/terrorinfo/terrorismsi.htm>.

³⁷ يذكر أبو حمزة التبوكي أن أبا معاذ كان محتجزاً على وجه التقريب في زنزانة رقم 87، في الطابق الثالث من مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة. رواية التبوكي، صفحة 3. كما قال إن اسم أبو معاذ الحقيقي هو أحمد إبراهيم أبو الحسن.

"أبو معاذ"³⁸ والمرجح أنه نفس الشخص، ويوحى هذا بأن الجيش الأميركي ربما كان قد اعتمد على معلومات تم استخلاصها من الجداوي فيما كان الجداوي محتجزاً في الولايات المتحدة أو الأردن.

وقال شخص ذكر لـ هيومن رايتس ووتش أن الجداوي كان "شهيراً في أفغانستان" بأن:

كان رجلاً ثرياً بحق، وكان يقيم في اليمن، ومتزوج من امرأة يمنية. واعتقله اليمنيون ورحلوه إلى الولايات المتحدة. وقد رأته في دائرة المخابرات العامة، إذ تقابلنا في دورات المياه بفضل مساعدة جندي طيب.

ولم ير هذا المصدر الجداوي أثناء الاحتجاز في أواخر عام 2002 فقط، بل أيضاً تحدث مع أسرة الجداوي فيما بعد. وقال إن الأسرة أخبرته بأن الجداوي محتجز لدى دائرة المخابرات العامة منذ أكثر من عام، وأثناء هذه الفترة كان يتم إخفائه عن أعين اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومن المعتقد أن الجداوي محتجز حالياً في المملكة العربية السعودية.

كل من خير الدين الجزائري وأبو يوسف الجزائري وأبو بكر الصديق جزائريين، وأبو حسن السوري هو سوري الجنسية، وقد تناقلت التقارير اعتقالهم جميعاً في جورجيا عام 2002 ونقلهم إلى الأردن في عمليات ترحيل استثنائي نفذها عملاء أميركيون.³⁹ وقيل إن جميعهم، باستثناء الصديق، قد تم اعتقالهم معاً في أبريل/نيسان 2002، وليس من الواضح متى تم اعتقال الصديق.

وذكر التبوكي خير الدين الجزائري في روايته، وقال إنه: "رُحل ترحيلاً استثنائياً للأردن بطائرة خاصة لتحقق معه المخابرات الأردنية وتنتزع منه معلومات عن المجاهدين الشيشان وهُدِّدَ بتلفيق

³⁸ جاء في المذكرة: "تم تجنيد المحتجز في جدة بالمملكة العربية السعودية [في وقت سابق على أغسطس/آب 2001 من قبل أبو معاذ الذي منح المحتجز تذكرة طيران إلى كراتشي بباكستان، بقيمة 3000 ريال سعودي (799 دولار أميركي) وجواز سفر" وزارة الدفاع، مكتب المراجعة الإدارية لاحتجاز مقاتلي العدو في قاعدة الولايات المتحدة البحرية في خليج غوانتانامو، بكوبا "ملخص غير سري لمراجعة الأدلة الإدارية السنوية لقضية خولان، عبد الرحمن محمد حسين"، 29 يونيو/حزيران 2005. وقد تم استخدام مذكرة الأدلة في قضية خولان في العام التالي مع حذف اسم أبو معاذ منها، لكن جاء فيها ذكره باعتباره "سعودي في مطلع الثلاثينيات من عمره" بصفات تماثل وصف الجداوي. وزارة الدفاع، مكتب المراجعة الإدارية لاحتجاز مقاتلي العدو في قاعدة الولايات المتحدة البحرية في خليج غوانتانامو، بكوبا. "ملخص غير سري لمراجعة الأدلة الإدارية السنوية لقضية خولان، عبد الرحمن محمد حسين"، 2 مايو/أيار 2006.

³⁹ ليس لدى هيومن رايتس ووتش أية معلومات عن من قام باعتقالهم. إلا أن جزائرياً آخر تم اعتقاله في جورجيا في أبريل/نيسان من عام 202 وهو محتجز حالياً في غوانتانامو، يزعم أنه تم اختطافه ومعه اثنين آخرين على يد "الماфия" وتم ترحيلهم إلى المسؤولين الأميركيين مقابل "حقيبة مليئة بالنقود". نص جلسة محكمة مراجعة أوضاع المقاتلين، سفيان أبو هوارى، ISN 1016, Set 21 صفحات 1663 و1664.

المؤامرة الإرهابية له ضد المصالح البريطانية كونه كان مقيماً في الأصل في بريطانيا". كما أن خير الدين الجزائري قد ذكر في حكم مكتوب في قضية إرهاب بالمحاكم الفرنسية، وهي القضية المعروفة باسم "شبكة الشيشان"⁴⁰.

أما أماكن الرجال الأربعة حالياً فهي غير معروفة، على الرغم أنه من الممكن أن يكونوا قد نُقلوا في وقت سابق إلى بلدانهم الأصلية، وهي الجزائر وسوريا، لاستمرار احتجازهم.

وقال عدة سجناء سابقين إن شيشاني أو أكثر تم نقله إلى مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة من قبل الأميركيين وتم احتجازه هناك في عامي 2002 و2003. وقال أحد هؤلاء السجناء، وكان محتجزاً لدى دائرة المخابرات العامة في أواخر عام 2002، لـ هيومن رايتس ووتش، إنه كان يوجد شيشانياً واحداً على الأقل سبق أن احتُجز في جورجيا. وقال سجين سابق آخر بدائرة المخابرات العامة، وكان محتجزاً في عام 2003، إنه شاهد كتابة على جدار زنزانته مذكور فيها أن كاتبها من الشيشان.

تم اعتقال أبو حمزة التبوكي، وهو مواطن سعودي، في كراتشي بباكستان، وهذا في أواخر عام 2001. وقال سجينان قابلتهما هيومن رايتس ووتش إنهما تحدثا إليه أثناء احتجازه، وأمد أحدهما هيومن رايتس ووتش برواية عن فترة احتجاز التبوكي رهن احتجاز دائرة المخابرات العامة، وكان التبوكي قد كتبها إثر إخلاء سبيله.

وفي روايته، يشرح التبوكي أنه تعرض للاستجواب على أيدي مسؤولين أميركيين في باكستان، وأن الأميركيين قالوا له إنهم سيرسلونه إلى دولة لاستجوابه فيها "بقدر أكبر من الحرية". وأفاد بأن المحققين الأميركيين حسبوا أن الاحتجاز في الأردن "مناسب أكثر للناس من أمثالي لأن القانون الأميركي يغل أيديهم ولا يمكنهم استخدام أساليب الأردنيين".

وفيما يلي وصفه لما حدث معه أثناء احتجازه لدى دائرة المخابرات العامة في عمان:

بمجرد وصولي إلى السجن صودر المبلغ الذي كان بحوزتي، وأخذت ملابس، وأعطيتم بدلاً منها بدلة السجن الزرقاء. ومنذ اليوم الأول بدأوا التحقيق معي

⁴⁰ انظر: حكم المحكمة العليا في باريس، قضية مربك لبيك بن حامد وآخرون، 14 يونيو/حزيران 2006، صفحة 88.

باستعمال أساليب الترهيب والتخويف والتعذيب والضرب والتكيل والشتيم والسب، ناهيك عن التهديد بكشف عورتي والتهديد بهتك العرض... ضربت مراراً وتكراراً وشتمت وشتم والدي ووالدتي وعشيرتي. وأنزلت مراراً وتكراراً إلى ساحة التعذيب التي حفظت طريقها فقد كانت تعصب عيناى، وأحيانا أرى طريقي من أسفل الغماية وأرى المحققين، [ثم] عرفت تفاصيل مبنى السجن كله. وما إن أبلغ ساحة التعذيب يبدأ المحققون في ضربي بعنف. وترفع رجلاى على عصى غليظة ثم ينهالوا عليها ضرباً بعصي غليظة إلى أن تتمزق فتفك رجلاى ثم أوامر بالجرى في الساحة والركض فوق الماء والملح مراراً. وأثناء ذلك تطرح علي الأسئلة ويطلب منى الإجابة عليها ويتخلل ذلك الركل بالأرجل والضرب بالأيدي واللكمات والبصق والشتيم وشف اللحية والشد من شعر الرأس والضرب بالعصي على مختلف أنحاء جسدى المناطق الحساسة منه.⁴¹

وقد زعم التبوكى أن الغرض من الإساءات هو استخلاص المعلومات، حتى لو كانت معلومات كاذبة:

كانت أسئلتهم تتركز على أسامة بن لادن وزوجاته وأولاده ومكان وجوده وعن أفراد القاعدة. وتعرض علي صوراً لأشخاص ملتحين وغير ملتحين يمينيين وسعوديين وأردنيين ومصريين وغيرهم. وأسأل عن أسماء بعضهم ولا بد أن أذكر أسمائهم حتى ولو لم أكن أعرفهم. حتى أنني كثيراً ما كنت أخترع لهم أسماءً من مخيلتي لأنني لم أكن أعرف أصحاب الصور ولكنهم يلحون تحت الضرب ولا يتركونني حتى أذكر أسماء.

أذوني كثيراً كي أعترف على أهداف أميركية تخطط القاعدة لضربها، ومع أنه لا معرفة لي بذلك فقد أصروا تحت التعذيب وأصروا حتى اخترعت لهم أهدافاً وهمية فاهتموا بها وكتبوها ربما ليحذروا منها الأمريكان... وسيكتشف أسيادهم [الأمريكان] فيما بعد أنها تحذيرات فارغة أكره على اختراعها أمثالي تحت التعذيب.⁴²

⁴¹ رواية التبوكى

⁴² المرجع السابق.

وقال سجين تم احتجازه مع التبوكي في الأردن لـ هيومن رايتس ووتش إن التبوكي أعيد إلى السعودية في وقت لاحق من عام 2002 أو أوائل عام 2003، ثم تم الإفراج عنه.

رمزي بن الشبه هو مواطن يمني تم اعتقاله في كراتشي بباكستان في 11 سبتمبر/أيلول 2002، وتم احتجازه لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لعدة سنوات. ويُزعم أنه أحد المتأمرين الأساسيين في هجمات 11 سبتمبر/أيلول وتم ترحيله من الولايات المتحدة إلى الأردن ترحيلاً استثنائياً لمدة زمنية غير معروفة. وفي أوائل سبتمبر/أيلول 2006 تم نقله إلى مركز الاحتجاز العسكري الأميركي في غوانتانامو، وما زال هناك إلى الآن. ولم يقابل حتى الآن محام أو هيئة رقابة مستقلة يمكنها الكتابة عما مر به من ظروف وأوضاع منذ اعتقاله.

وقد قدم محتجز سابق في الأردن لـ هيومن رايتس ووتش وصفاً تفصيلياً لاحتجازه في زنزانه مجاورة للشبه في أواخر عام 2002، في الطابق الثالث من مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة. وقال المصدر إنه تحدث مع الشبه الذي قال عنه إن لهجته خليجية، وقد تحدث معه من النافذة الخلفية لزنزانه، وأحياناً عبر فتحة تهوية صغيرة في باب الزنزانه. وقال: "لم نتمكن قط من التحدث لفترة طويلة... ربما لدقيقتين على الأكثر".

وطبقاً لهذا المصدر فقد زعم الشبه أنه تم اعتقاله في باكستان ثم تم نقله إلى قاعدة الولايات المتحدة الجوية في باغرام بأفغانستان، ثم نُقل جواً إلى الأردن بعد أن مر بدولة قطر. ووصف الشبه الرحلة الجوية من باغرام قائلاً إن المسؤولين الأميركيين وضعوا عليه حفاضة ولفوا جسده بلفافة هائلة الحجم.

وحسب الزعم فقد قال الشبه إنه تعرض للتعذيب البالغ أثناء الاحتجاز في الأردن. وأساليب التعذيب شملت الصعق بالكهرباء والحرمان من النوم لفترات مطولة، والتعرية الجبرية، والإجبار على الجلوس على عصي وزجاجات (أحد أشكال الاعتداء الجنسي). ولم يذكر المصدر قول الشبه أي شيء عن كيفية معاملة الأميركيين له.

وحسب الزعم أيضاً فقد ذكر الشبه أنه قد تم نقله إلى الأردن ومعه اثنين أو ثلاثة من السجناء الآخرين. وقال مصدر هيومن رايتس ووتش إن الشبه كان "الأهم" بين أعضاء المجموعة، لكنه لم يكن يعرف أي شيء عن الآخرين، بخلاف أن أحدهم أو أكثر من المصريين.

علي الحاج الشرقاوي (معروف أيضاً باسم رياض الشرقاوي أو الشرجاوي) هو مواطن يمني تم اعتقاله في كراتشي في أواسط فبراير/شباط 2002، وتم ترحيله من الولايات المتحدة إلى الأردن ترحيلاً استثنائياً بعد فترة وجيزة من ذلك التاريخ. وهو محتجز حالياً في غوانتانامو.

وقد تحدث سجينان سابقان كانا محتجزان لدى دائرة المخابرات العامة لـ هيومن رايتس ووتش بشأن الشرقاوي.⁴³ فضلاً عن أنه أثناء احتجاز الشرقاوي في أواخر عام 2002 لدى دائرة المخابرات العامة، فقد تمكن من كتابة مذكرة طويلة يصف فيها محتنته، وتمكن سجين آخر من تهريبها إلى خارج السجن، وتم إمداد هيومن رايتس ووتش بنسخة منها. كما حصلت هيومن رايتس ووتش على بيان كتبه الشرقاوي عام 2006، أي بعد عامين من نقله إلى غوانتانامو.

وفي بيان عام 2006، وصف الشرقاوي عملية نقله إلى الأردن:

ذات مساء، قرب منتصف الليل وعلى حين غرة أخرجوني من زنزانتني. غطوا عيني وأذني وغطوا رأسي. وتم تقييد يديّ وقدمي بقوة، ولم أكن أعرف إلى أين يأخذوني. تم وضعي في سيارة وشغلوا موسيقى صاخبة. تحركت السيارة ووصلنا إلى المطار. تم إخراجي من السيارة على قرب من طائرة. وكانت ضجة المحركات عالية للغاية. وتم نقلي إلى الطائرة عبر بابها الخلفي. ووجدت نفسي في حجرة مظلمة. وتم الإمساك بي بقوة حتى إن عنقي انثنى لأسفل، وتم وضعي على مقعد والحراس إلى يساري ويميني. وأقلعت الطائرة، واقترب شخص مني وراح يتكلم معي باللغة العربية بصوت مرتفع للغاية. وبدأ يستجوبني، وسألته إلى أين نذهب، فقال: إلى بلدك إن شاء الله، ليرحمك الله من الأميركان بفضل دعوات أمك. وكانت المعاملة حتى تلك النقطة جيدة (أثناء الطيران) باستثناء ما يتعلق بالاحتياطات الأمنية. ثم حطت الطائرة.⁴⁴

ومثل التبوكي، اعترت الشرقاوي الدهشة حين وجد أنه في الأردن:

⁴³ وهو مذكور أيضاً في رواية التبوكي.

⁴⁴ بيان بدون تاريخ لعلي الحاج الشرقاوي، صفحة 1 (توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش).

سألتهم أين أنا. هل أنا في صنعاء؟ أجبني صوت أن لا. أنت مع أشقائك في عمان (الأردن). وكانت المعاملة التي تلقيتها حتى ذلك الحين جيدة. وأحسست بالدهشة... عمان؟؟ لماذا عمان؟ كذا سألت، فقال لي لا تسأل.

وهكذا بدأت محنتي التي استمرت عامين. تم اختطافي دون أن أعرف أي شيء عن مصيري، في ظل تعذيب واستجواب مستمرين استغرقا مدة العامين بالكامل.

وقال سجين كان محتجزاً مع الشرقاوي في دائرة المخابرات العامة، لـ هيومن رايتس ووتش إن الشرقاوي تعرض للضرب على يد محقق دائرة المخابرات العامة. ووصف الشرقاوي المحققين قائلاً:

كنت أخضع للاستجواب طوال الوقت، في المساء وبالنهاري. وأروني آلاف الصور الفوتوغرافية، وهي بالآلاف دون مبالغة... وبين جلسات الاستجواب هذه كنت أخضع للتعذيب والإساءات والإهانات والسباب. وقد هددوني بهتك عرضي وبالصعق بالكهرباء. وقيل لي إذا أردت أن أصادر بعاهة مستديمة ذهنياً وبدنياً فيمكن أن يوفروا لي هذا. وقالوا إن لديهم كل الأغراض المطلوبة في الأردن لكي يفعلوا هذا. وقيل لي إن عليّ أن أتكلم، وكنت مضطراً لإخبارهم بكل شيء.

وتم احتجاز الشرقاوي في مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة قرابة العامين. وتشير سجلات الطيران التي حصلت عليها هيومن رايتس ووتش إلى أن طائرة بوينغ 737 برقم تسجيل (إن313بي)، على صلة بالاستخبارات المركزية وعملية نقل سجين آخر، قد سافرت من عمان إلى كابول في 8 يناير/كانون الثاني 2004، وهو التاريخ الذي يزعم التبوكي بنقله جواً فيه من الأردن إلى كابول.⁴⁵ وروى الشرقاوي لمحامييه ما جرى على متن الطائرة. وجاء في مذكرات المحامين عن روايته:

تم نقله إلى الطائرة مغطى بغطاء رأس أسود يصل إلى قميصه. وحين وصلوا [هو والأميركيين] إلى المطار خلعوا عنه ثيابه وفتشوا فتحة الشرج لديه وأعطوه حفاظات وسروال قصير وقميص بلا أكمام وأصفاً بلاستيكية. ووقف في الحجرة

⁴⁵ قال الشرقاوي لمحامييه إنه قد نُقل من زنزانته في الساعة 11 مساءً يوم 7 يناير/كانون الثاني 2004 وتم وضعه في سيارة ثم رُحل للأميركيين. وتم وضعه على متن طائرة متجهة لكابول في وقت لاحق من الليلة نفسها. مذكرات الشرقاوي والمحامين، صفحة 11.

لساعة ويديه مقيدتين إلى الجدار. والتقطوا صوراً له ثم اقتربوا منه وأوثقوا قدميه معاً وربطوا يديه معاً. وتم إلقاء رجل آخر في عربة أمتعة، وتم الإمساك بالشرقاوي وإلقاؤه داخل الطائرة. وكان على متن الطائرة بالفعل رجلين، وكانا أميركيين.⁴⁶

ولدى الوصول إلى كابول تم نقله إلى سجن يتبع الاستخبارات المركزية بالوكالة، ويشغله حراس أفغان، ومكث فيه قرابة الشهر ونصف الشهر. ثم تم نقله إلى قاعدة احتجاز عسكرية أميركية في قاعدة باغرام الجوية، وفي سبتمبر/أيلول 2004 تم نقله إلى غوانتانو التي ظل فيها. ويزعم أنه ذات مرة في غوانتانامو حذره أحد كبار المحققين من أنه إذا لم يتعاون فسوف تتم إعادته إلى الأردن.⁴⁷

حسن بن حتش (الذي يذكره المحتجزون السابقون الأردنيون باسم حسن با حتش) هو يماني مولود في المملكة العربية السعودية. وهو الشقيق الأصغر لوليد بن حتش، وهو أحد عملاء القاعدة المزعومين، وأمضى أكثر من ثلاثة أعوام رهن الاحتجاز السري لدى الاستخبارات المركزية قبل نقله إلى غوانتانامو في عام 2006. وكان بن حتش الأحدث سناً يبلغ 17 عاماً تقريباً في 11 سبتمبر/أيلول 2002، لدى اعتقاله في كراتشي بباكستان، في مدهامة نجم عنها اعتقال رمزي بن الشبه وعدة يمانيين آخرين.

وقال بن حتش لمحاميّه إنه أثناء فترة الأيام الأربعة التالية على اعتقاله كان محتجزاً في سجن في كراتشي، حيث تعرض للضرب والركل تكراراً أثناء الاستجواب على يد المحققين الباكستانيين والأميركيين. وبعد قضاء ثلاث ليالٍ هناك تم نقله إلى مركز احتجاز تديره الولايات المتحدة في كابول بباكستان، ويعرف هو وغيره من السجناء هذا المركز باسم "السجن المظلم".

ويزعم بن حتش أنه بعد قضاء ثلاثة أيام في أفغانستان نقله عملاء الولايات المتحدة إلى الأردن. وقال لمحاميّه إنه أثناء احتجازه لدى دائرة المخابرات العامة في الأردن تعرض عدة مرات للتعذيب على أيدي المحققين الأردنيين، بما في ذلك الحرمان من النوم والصنع على الوجه والأذنين والضرب على القدمين بعصي كبيرة والإجبار على الركض حافي القدمين بعدها.⁴⁸

⁴⁶ المرجع السابق. كما هو مذكور أدناه، السجن الآخر المنقول معه هو حسن بن حتش.

⁴⁷ بيان الشرقاوي، صفحة 10.

⁴⁸ مذكرة من برينت سناركس، 14 يونيو/حزيران 2006.

وقام بوصف التعذيب الذي لاقاه تفصيلاً لمحاميه، الذين لخصوا الوضع كما يلي:

التعذيب الأساسي كان يتم في القبو وينفذه حراس مقنعون يرتدون الثياب السوداء. ويقوم الحراس بربط قدمي السجين معاً ويعلقونه من قدميه إلى السقف. ثم يضربون السجين على أصابع قدميه بعصي كبيرة. (بعد ضربات متكررة لاحظ حتش أن قدميه أصابهما الخدر بحيث لم يعد يشعر بالألم). ثم يسكب الحراس مياه ساخنة على قدمي السجين لإعادة الإحساس بالألم إليه. وفي بعض الحالات تكون هذه المياه مالحة، وفي بعض الحالات الأخرى تكون مياهاً مالحة وباردة. وتكرر أيضاً إجبار حتش على الركض حافي القدمين بعد الضرب عليهما.⁴⁹

ويذكر أردني كان محتجزاً مع بن حتش تلقيه للمعاملة السيئة.⁵⁰ وقال إن بن حتش، مثل الشرقاوي، تعرض للضرب المبرح أكثر مما تعرض هو له وأكثر من غالبية السجناء. كما أنه، حسب ما يذكر، "لم يسمح الحراس للحتش [بن حتش] بالنوم. كان الحراس يطلون عليه من النافذة الصغيرة في باب زنزانته، وإذا شاهدوا عينيه مغمضتين، يوقظونه بصفعة على وجهه أو رش المياه عليه".

ويخلص طلب لتحديد الوضع من الاحتجاز تم تقديمه في محكمة فيدرالية أميركية المعاملة التي كابدها بن حتش:

بناء على معلومات وعلى اعتقادنا، تم القبض على حتش في عام 2002 من بيته في كراتشي بباكستان، حين كان يبلغ من العمر 17 عاماً... [في سبتمبر/أيلول 2002]، وتم نقله من السلطات الأميركية إلى الأردن، حيث تعرض للسجن لستة عشر شهراً وكابد الإساءات والتعذيب على أيدي سجنائه. وأثناء الحبس في الأردن تم تعذيب حتش لمدة ثلاثة أشهر بمعدل اثني عشر ساعة يومياً.⁵¹

ويقول بن حتش إنه عاد من الأردن إلى أفغانستان في يناير/كانون الثاني 2004، وهذا تقريباً على متن نفس الرحلة التي استقلها الشرقاوي. وذكر محاميه روايته للرحلة:

⁴⁹ المرجع السابق.

⁵⁰ أبو حمزة التبوكي، الذي كان محتجزاً بدوره مع بن حتش، قال إنه تم ترحيله إلى الأردن من قبل الأميركيين للاستجواب. ويذكر أن بن حتش كان محتجزاً في زنزانة رقم 85، في الطابق الثالث من مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة. رواية التبوكي، صفحة 4.

⁵¹ طلب بالنظر في تحديد الوضع من الاحتجاز، حتش ضد بوش، قضية رقم 05-CV-1592-9 أغسطس/آب 2005، صفحة 4.

تقريباً في السابع من يناير/كانون الثاني 2004 تم اصطحاب حتش على يد المخابرات الأردنية إلى المطار (يبدو أن الرحلة استغرقت أقل من ساعة) حيث وافاه مسؤولون من الاستخبارات المركزية يرتدون الثياب السوداء وأقنعة سوداء تعلوها خوذات عليها كشافات ضوئية. ثم تم نقل حتش جواً إلى كابول.⁵²

وفي سبتمبر/أيلول 2004 تم نقله جواً من أفغانستان إلى غوانتامو، حيث ما زال رهن الاحتجاز حتى الآن.

()

قال سجين سابق لـ هيومن رايتس ووتش إنه في أوائل عام 2003 تم احتجازه لفترة قصيرة في زنزانة بسجن دائرة المخابرات العامة تقع على مقربة من شخص كردي يُدعى خييص. وقيل إن خييص في العشرينيات من عمره وأنه من الحلابجة في منطقة كردستان العراق.⁵³ وقال هذا الشخص إنه ربما تم اعتقال خييص في اليمن ثم رحله عملاء أميركيون إلى الأردن ترحيلاً استثنائياً.

(:)

يزعم سجين سابق آخر كان محتجزاً لدى دائرة المخابرات العامة في عامي 2004 و2005 أن أحد الحراس تحدث عن سجين ليبي تم نقله من قبل الأميركيين. ويقال إن السجين الذي تم نقله كان محتجزاً في الطابق العلوي من دائرة المخابرات العامة، بمنأى عن أي من السجناء الآخرين. وقال مصدر هيومن رايتس ووتش إن الحارس قال:

كانوا يخبئون شخصاً ليبيا رحله الأميركيان بغية استجوابه. ولم يريدوا أن تعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأنه. ولم يرغبوا في أن يعرف الليبي أين هو. لذا اختاروا حراس داكني البشرة وجعلوهم يرتدون سراويل خضراء وقمصاناً صفراء، حتى يظن الليبي أنه في أفريقيا.

وقال المصدر إن الليبي اكتشف أين هو على الرغم من هذا، بعدما أخطأ أحد الضباط الأردنيين وتحدث أمامه.

⁵² مذكرة من برينت ستاركس، 14 يونيو/حزيران 2006.

⁵³ أتى التبوكي أيضاً على ذكر وجود أفراد لدى احتجاز دائرة المخابرات العامة وزعم أن الأميركيين هم من رحلوهم إلى دائرة المخابرات العامة.

وظن المصدر أن اسم السجين هو ابن الشيخ الليبي، لكنه لم يكن واثقاً من الاسم. وقد عرفت هيومن رايتس ووتش من خلال مصادر أخرى أن الليبي (الذي رحلته الولايات المتحدة ترحيلاً استثنائياً إلى مصر لبعض الوقت أيضاً) يعتقد أنه تعرض للاحتجاز في الأردن لمدة شهرين.⁵⁴

وقال سجين سابق آخر – كان محتجزاً لدى دائرة المخابرات العامة في عام 2004 – لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان محتجزاً في زنزانة مجاورة لسجين تونسي رحلته السلطات الأميركية للأردن. وقيل إن التونسي لم يكن سعيداً لأنه محتجز منذ فترة طويلة للغاية. وقال المحتجز السابق: "كان يشنكي من أنه أمضى أربعة أشهر لدى دائرة المخابرات العامة، وقبلها أمضى ثلاثة أشهر في سجن أميركي في العراق".

وقيل إن التونسي قال إنه كان محتجزاً في شمال العراق على يد البشمركة (الميليشيات الكردية)، الذين سلموه إلى السلطات الأميركية.⁵⁵ وقال إنه انشغل بالجهاد لمدة خمسة أعوام. وتناقلت الأقوال أن محققي دائرة المخابرات العامة عرضوا عليه صوراً فوتوغرافية لمجاهدين لم يكن يعرفهم. وقال المحتجز السابق لـ هيومن رايتس ووتش: "قالوا إنه إن لم يعترف فسوف يرسلونه إلى غوانتانامو أو تونس".

وقال المحتجز السابق إنه شاهد التونسي مرة واحدة فقط، وهذا من خلال نافذة التهوية في باب زنزانه. ووصف التونسي على أنه شخص قصير ونحيف وأصلع وفي مطلع الثلاثينيات من عمره. وقيل إن التونسي قال إن والده ميت وإن أمه هي مصدر إعالتة الوحيد.

جميل قاسم سعيد محمد هو طالب يماني كان يعيش في كراتشي بباكستان، وتناقلت التقارير أنه سافر جواً إلى الأردن على متن طائرة على علاقة بالاستخبارات المركزية الأميركية، وهي مسجلة برقم إن379بي، في ساعات الصباح الأولى من يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 2001.⁵⁶ وأفاد شخص

⁵⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش، لندن، 18 مارس/آذار 2007.

⁵⁵ كما قابلت هيومن رايتس ووتش شخصاً أردنياً ذكر رواية مماثلة. ويزعم أنه قد تم اعتقاله في منطقة كردستان العراق على يد القوات الكردية في يناير/كانون الثاني 2004، ثم رحل إلى القوات الأميركية، وتعرض للاحتجاز لمدة 38 يوماً لدى السلطات الأميركية في بغداد. ثم نُقل جواً إلى الأردن على متن طائرة صغيرة ثم نُقل إلى احتجاز دائرة المخابرات العامة. مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش، عمان، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

⁵⁶ انظر: Stephen Grey, *Ghost Plane: The True Story of the CIA Torture Program* (New York: St. Martin's Press, 2006), صفحة

كان شاهداً على العملية في مطار كراتشي إن محمد كان مصفد اليدين والقدمين ومعصوب العينين. وقال إن الطائرة وصلت من عمان وبدأت في الطيران في رحلة العودة إلى عمان في تمام الساعة 2:40 صباحاً.

واقتبس صحفي باكستاني أقوال مصدر له قال: "كانت العملية بالكامل يلفها الغموض حتى إن كل من لهم علاقة بالعملية، بمن فيهم عناصر القوات الأميركية، كانوا يرتدون الأقنعة".⁵⁷ وزعم أن شخصاً مقنعاً قام بتصوير العملية.

ولم تتم مشاهدة جميل قاسم سعيد محمد أو هو سُمع بأي أنباء عنه منذ ذلك الحين.

محمد ولد صلاحى هو مواطن موريتاني في السابعة والثلاثين من عمره وقد سلم نفسه طوعاً للتحقيق للسلطات الموريتانية في سبتمبر/أيلول 2001 ثم في نوفمبر/تشرين الثاني 2001. وفي تقرير مرفوع من اللجنة الأميركية الوطنية للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (لجنة 11 سبتمبر/أيلول)، تم وصف صلاحى على أنه "عميل هام للقاعدة"، لكن هذه المزاعم لم تظهر قط كشهادة في المحكمة. وعلى الرغم من اعترافه بالقتال في أفغانستان في مطلع التسعينيات، فهو يزعم أنه قطع علاقاته بالكامل بالقاعدة في عام 1992.

وتم اعتقال صلاحى ونقله إلى احتجاز الولايات المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، وهو محتجز دون محاكمة منذ ذلك الحين. وقال إنه نُقل جواً إلى الأردن تقريباً في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، وإنه تعرض للاحتجاز هناك لمدة 8 أشهر. ويزعم أنه أثناء تلك الفترة تم ضربه على الوجه وصفعه وضربه بجدار أسمنتي عدة مرات على يد المحققين الأردنيين، وأنه سمع أحياناً أصوات بكاء ونحيب، والمفترض أنها منبعثة من سجناء آخرين. وما جرى معه في الأردن، كما وصف لاحقاً، كان "يفوق الوصف".⁵⁸ وقال إنه اعترف بالضلوع في مخطط عام 2000 لتفجير مطار أميركي، لأنه "الأردنيون أصابوني بالجنون حتى اعترف بشيء على صلة بهذه العملية. ولأنني تعرضت لضغوط كثيرة وسوء معاملة بالغ، فاعترفت بهذا".⁵⁹

⁵⁷ انظر : 26 Masood Anwar, "Mystery Man Handed over to U.S. Troops in Karachi," *The News International*(Pakistan), أكتوبر/تشرين الأول 2001.

⁵⁸ محمد ولد صلاحى، نص جلسة المراجعة السنوية، مجموعة 8، دون تاريخ، صفحة 203.

⁵⁹ محمد ولد صلاحى، ملخص نص محكمة مراجعة أوضاع المقاتلين، دون تاريخ، صفحة 32.

ويزعم صلاحى أنه تم نقله جواً من الأردن إلى أفغانستان بتاريخ 19 يوليو/تموز 2002. وتتفق هذه الرواية مع بيانات الطيران الخاصة بطائرة تابعة للاستخبارات الأميركية وتستخدم في نقل المحتجزين، رقم إن379بي، وكانت قد انتقلت من عمان إلى كابول في ذلك التاريخ. وفي اليوم الذي تم نقله فيه، كما أوضح لاحقاً، "نزعوا عني ثيابي بالكامل لأصبح كما ولدتني أمي، ثم وضعوا ثياباً جديدة علي".⁶⁰

كنت مقيداً بالأصفاد وفي حالة يرثى لها، وخسرت الكثير من وزني في الأردن حتى أصبحت كالشبح... وقد وضع عليّ الأمريكان حفاضة لكنني لأسباب نفسية لم أتمكن من [التبول] في الحفاضة. حاولت أن أقنع نفسي أن لا بأس في الأمر ولم أقدر على الاحتمال وكنت على وشك الانفجار.⁶¹

وبعد قضاء ثلاثة أسابيع رهن احتجاز الجيش الأميركي في قاعدة باغرام الجوية، تم نقل صلاحى إلى غوانتانامو في 4 أغسطس/آب 2002. وما زال هناك إلى الآن.

جمال المرعى مواطن يمى يخضع حالياً للاحتجاز في غوانتانامو، وتم اعتقاله في بيته في كراتشى بباكستان بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول 2001.⁶² وقد نفذ فريق باكستاني أميركى مشترك العملية. ولدى اعتقاله تم نقله إلى سجن باكستاني أمضى فيه فترة الشهر تقريباً. وفيما كان محتجزاً في مركز الاحتجاز ذلك، زعم المرعى أنه تعرض للاستجواب مرتين أو ثلاثاً أثناء أسبوع واحد، على يد عملاء أميركيين، ويعتقد أنهم من الاستخبارات الأميركية. وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2001 تم ترحيل المرعى إلى الأردن ترحيلاً استثنائياً، حيث احتجزته هناك دائرة المخابرات العامة.

وقد قال مرعى، مثل السجناء الآخرين الذين تم نقلهم، إنه كان مُخبئاً عن أعين اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء زيارتها المنتظمة لمركز الاحتجاز، وعادة ما كان يوضع في القبو. إلا أنه أثناء إحدى زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر "لم يتم اصطحاب مرعى إلى القبو واكتشف الصليب الأحمر وجوده". وعلى النقيض من السجناء الآخرين الذين تم نقلهم، لم يزعم مرعى تعرضه للتعذيب أثناء الاحتجاز لدى دائرة المخابرات العامة.

⁶⁰ محمد ولد صلاحى، نص جلسة المراجعة السنوية، مجموعة 8، دون تاريخ، صفحة 203.

⁶¹ المرجع السابق.

⁶² لمرعى رقم مسجل في غوانتانامو هو 577. وطبقاً لسجلات الوزن التي يحتفظ بها الجيش الأميركي والتي تم الإعلان عنها نتيجة لقضية خاصة بقانون حرية المعلومات. وقد دخل المرعى غوانتانامو تقريباً في 1 مايو/أيار 2002.

وقال مرعي لمحاميّه إنه تعرض للاحتجاز مدة أربعة أشهر في الأردن. وفي أواسط عام 2002 تم نقله إلى غوانتانامو، حيث ما زال هناك إلى الآن.

انتهكت عمليات الترحيل الاستثنائي المنهجية للأشخاص من الولايات المتحدة إلى الأردن في الأعوام اللاحقة على هجمات 11 سبتمبر/أيلول العديد من ضمانات حقوق الإنسان الأساسية. وتشمل الحظر على الاحتجاز التعسفي، والتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاختفاء القسري.⁶³

وقد انتهكت الحكومة الأردنية كل من القانون الوطني والدولي لحقوق الإنسان بتعذيبها وسوء معاملتها للمحتجزين الذين تم ترحيلهم، وهذا باحتجازهم دون توجيه اتهامات إليهم أو محاكمتهم، وباحجازهم في الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي، ودون اتصال أو زيارات من الأقارب أو المحامين.

وبنقلها السجناء إلى الأردن في عمليات الترحيل الاستثنائي، فإن الولايات المتحدة قد انتهكت التزاماتها الخاصة باتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب)، التي صدقت عليها في عام 1994.⁶⁴ وتعرف اتفاقية مناهضة التعذيب القيام بالتعذيب على أنه: "أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية".⁶⁵ والدول التي تخالف اتفاقية مناهضة التعذيب ليست التي تقوم بفرض التعذيب (كالأردن) فحسب، بل أيضاً، الدول التي "تطرد أي شخص أو

⁶³ انظر على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، G.A. res. 2200A (XXI), 21 U.N. GAOR Supp. (No. 16) at 52, U.N. Doc. A/6316 (1966), 999 U.N.T.S. 171, دخل حيز النفاذ في 23 مارس/أذار 1976، مادة 7 و9. وانظر: إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، (1992) U.N. Doc. A/47/49، G.A. res. 47/133, 47 U.N. GAOR Supp. (No. 49) at 207, U.N. Doc. A/47/49 (1992). وقد صدقت الولايات المتحدة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1992.

⁶⁴ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. G.A. res. 39/46, annex, 39 U.N. GAOR Supp. (No. 51) at 197, U.N. Doc. A/39/51 (1984)، دخلت حيز النفاذ في 26 يونيو/حزيران 1987.

⁶⁵ اتفاقية مناهضة التعذيب، مادة 1. كما يحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. العهد الدولي، مادة 7.

تعيده ("أن ترده") أو أن ترحيله إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب".⁶⁶

والترحيل إلى حيث يتم التعرض للتعذيب هو إذن انتهاك واضح للحظر ضد التعذيب. وفي عام 2006 أبدت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب – وهي هيئة الخبراء الدولية المسؤولة عن مراقبة التزام الدول باتفاقية مناهضة التعذيب – قلقها من قناعة الولايات المتحدة بأن الالتزام بعد الإعادة بموجب الاتفاقية لا يشمل الأشخاص المحتجزين خارج إقليم الولايات المتحدة. وقالت إن ما تقوم به الولايات المتحدة من "ترحيل المشتبهين ترحيلاً استثنائياً، دون أية مراجعة قضائية لدول قد يواجهون فيها خطر التعذيب" هو أيضاً انتهاك لاتفاقية مناهضة التعذيب.⁶⁷ وقد طالبت اللجنة الولايات المتحدة بأن:

تطبق ضمانات عدم الإعادة على كافة المحتجزين طرفها، وأن تكف عن ترحيل المشتبهين، وعلى الأخص عمليات الترحيل الاستثنائي التي تقوم بها وكالات الاستخبارات إلى دول يوجد فيها خطر حقيقي بالتعرض للتعذيب، وهذا امتثالاً بالتزاماتها بموجب المادة 3 من الاتفاقية. وعلى الدولة الطرف أن تضمن قدرة المشتبهين على الطعن في قراراتها بالإعادة.⁶⁸

ومما يستحق الذكر، ففي قضية عجيذة ضد السويد، ارتأت لجنة مناهضة التعذيب أن السويد انتهكت اتفاقية مناهضة التعذيب لدى مساعدة الاستخبارات المركزية الأميركية في ترحيل طالب اللجوء أحمد عجيذة ترحيلاً استثنائياً إلى مصر في ديسمبر/كانون الأول 2001. وخلصت اللجنة إلى أن "من المعروف، أو يجب أن يكون معروفاً، للسلطات [السويدية] وقت نقل [عجيذة] أن مصر كانت تلجأ إلى الاستخدام المنهجي والمنقشي للتعذيب بحق المحتجزين، وأن ثمة خطر استثنائي يتمثل في تلقي هذه المعاملة بالنسبة للمحتجزين لأسباب سياسية أو أمنية".⁶⁹ كما ذكرت اللجنة أنه "عدم القدرة على الطعن في قرار طرد أمام سلطة مستقلة... لهو مما يتعلق باكتشاف وجود انتهاك [لاتفاقية]" لأن هذا ينتهك "الالتزام الإجرائي بتوفير مراجعة فعالة ومستقلة ومحيدة كما جاء في نص المادة 3 من الاتفاقية".⁷⁰

⁶⁶ اتفاقية مناهضة التعذيب، مادة 3.

⁶⁷ اتفاقية مناهضة التعذيب، نتائج وتوصيات من لجنة مناهضة التعذيب بشأن التقرير الثاني للولايات المتحدة الأميركية. U.N. Doc. CAT/C/USA/CO/2 25 يوليو/تموز 2006، فقرة 20 (جاء فيه أنه تنطبق المادة 3 على ما يقع خارج إقليم الدولة). انظر أيضاً: التقرير الدوري الثاني للولايات المتحدة الأميركية إلى لجنة مناهضة التعذيب (6 مايو/أيار 2005)، الفقرة 27.

⁶⁸ اتفاقية مناهضة التعذيب، نتائج وتوصيات من لجنة مناهضة التعذيب بشأن التقرير الثاني للولايات المتحدة الأميركية. فقرة 20.

⁶⁹ لجنة مناهضة التعذيب. عجيذة ضد السويد، U.N. Doc. CAT/C/34/D/233/2003 20 مايو/أيار 2005، الفقرة 13.4.

⁷⁰ المرجع السابق، فقرات 13.7 و13.8.

ومن المهم أن اللجنة رفضت قول السويد بأن يجب ألا تُرى على أنها مسؤولة عما جرى لأنها حصلت على ضمانات من الحكومة المصرية بأن عجيبة لن يتعرض للمعاملة السيئة. وكما أوضحت اللجنة، فإن "الحصول على ضمانات دبلوماسية، التي فضلاً عن هذا لا توفر آلية للتنفيذ، ليس كافياً كضمانة للحماية من هذا الخطر القائم".⁷¹ وفي استنتاجاتها وتوصياتها لعام 2006 الصادرة بحق الولايات المتحدة، طالبت اللجنة الحكومة الأميركية بأن "توفر معلومات تفصيلية للجنة عن كل الحالات التي تم فيها الحصول على ضمانات منذ 11 سبتمبر/أيلول 2001".⁷²

وقد انتقدت هيئات دولية أخرى لا حصر لها استخدام الضمانات الدبلوماسية في الحالات التي يتم فيها إعادة الأشخاص إلى حيث يواجهون خطر التعذيب، وخلصت إلى أن هذه الضمانات لا توفر حماية فعالة.⁷³ وقد أظهرت هيومن رايتس ووتش بالدليل العملي أن مثل هذه الضمانات ليست موثوقة في الغالب، وأن الأشخاص الذين تتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية بناء على مثل هذه الضمانات يواجهون التعذيب وغيرها من ضروب الإساءة.⁷⁴ ولعل التعذيب القاسي الذي تحمله ماهر عرار - وهو كندي سوري مزدوج الجنسية قامت الولايات المتحدة بترحيله إلى سوريا عبر الأردن - هو أحد الأمثلة البينة على هذه المشكلة.⁷⁵

ويمنح القانون الدولي لحقوق الإنسان ضحايا انتهاك الحقوق، الحق في التعويض الفعال. وفي الحالات التي كابد فيها الأشخاص التعذيب جراء أفعال للولايات المتحدة، فيجب أن يسعوا للحصول على التعويض في المحاكم. وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن على الدول أن "تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد" وهذا جراء الإساءات التي يرتكبها أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية، وأن تكفل لكل متظلم

⁷¹ المرجع السابق، فقرة 13.4

⁷² لجنة مناهضة التعذيب. نتائج وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب بشأن التقرير الثاني للولايات المتحدة الأميركية، فقرة 21.

⁷³ انظر على سبيل المثال "تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب"، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الجلسة 62، UN Doc. E/CN.4/2006/6 صفحة 2 (وجاء فيها: "الضمانات الدبلوماسية... ليست ملزمة قانوناً [و] غير كافية ولا موثوقة بما يكفي لضمان حماية الأشخاص الذين تتم إعادتهم").

⁷⁴ انظر: هيومن رايتس ووتش "وعود فارغة: الضمانات الدبلوماسية ليست ضماناً كافية ضد التعذيب"، مجلد 16، عدد 4 (D)، أبريل/نيسان 2004. و Human Rights Watch، "Still at Risk: Diplomatic Assurances No Safeguard Against Torture," Vol. 17, No. 3 (D)، أبريل/نيسان 2005.

⁷⁵ تم اعتقال عرار من قبل المسؤولين الأميركيين في مطار جون إف كينيدي في نيويورك بتاريخ 26 سبتمبر/أيلول 2002، وتم احتجازه قرابة الأسبوعين في مركز احتجاز للمهاجرين، ثم تم ترحيله فيما بعد إلى الأردن ترحيلاً استثنائياً، ومنها نُقل إلى سوريا. وتم احتجازه في مركز احتجاز سوري دون توجيه اتهامات إليه لأكثر من عام، وتعرض للتعذيب وللأوضاع المنطوية على الإساءات أثناء الاحتجاز. انظر "تقرير لجنة تقصي الحقائق الخاصة بأفعال المسؤولين الكنديين الخاصة بـ ماهر عرار"، 18 سبتمبر/أيلول 2006.

على هذا النحو أن ثبت في الحقوق التي يدعي انتهاكها سلطات حكومية، وأن تكفل الدول إنفاذ الأحكام الصادرة لصالح المتظلمين.⁷⁶

فضلاً عن أنه وبموجب اتفاقية مناهضة التعذيب يحق للضحايا الاستعانة بالمحاكم للحصول على تعويضات عادلة وملائمة.⁷⁷ إلا أنه حتى الآن ثبت أن المحاكم الأميركية تنتهج سلوكاً عدوانياً بحق ضحايا عمليات الترحيل الاستثنائي، إذ رفضت قبول قضية تقدمت بها إليها مجموعة من ضحايا عمليات الترحيل الاستثنائي وشملت أحمد عجيزة وأبو القاسم بريطل وبن يامن محمد، وكذلك قضية سابقة لماهر عرار ضحية عمليات الترحيل الاستثنائي.⁷⁸ وفيما أقرت الحكومة الكندية بالإساءة إلى عرار وتعويضه جراء ما كابده من معاناة، فلم تعترف الحكومة الأميركية ولا هي عرضت تعويضه. وبالفعل فإنه على الرغم من الانتقادات الدولية الموسعة، فلم تقر الحكومة الأميركية بأن برنامج الترحيل الاستثنائي الخاص بالاستخبارات المركزية قد نجم عن وقوع إساءات أو هو انتهاك القانون.⁷⁹

⁷⁶ العهد الدولي، مادة 2.3. وذكرت لجنة الأمم المتحدة في تعليقها العام رقم 31 "طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد"، U.N. Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.13 (2004)، في الفقرة 10 منه، على الدول وضمن سلطتها أو سيطرتها الفعلية، وبشأن انتهاكات حقوق الإنسان، أن تتصرف كما يلي:

إن الفقرة 1 من المادة 2 ن العهد تقتضي من الدول الأطراف أن تحترم الحقوق المعترف بها فيه وأن تكفلها لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها وجميع الأفراد الخاضعين لولايتها. هذا يعني أن على الدولة الطرف أن تحترم وتكفل الحقوق المنصوص عليها في العهد لأي شخص خاضع لسلطة تلك الدولة أو لسيطرتها الفعلية، حتى وإن لم يكن متواجداً داخل إقليم الدولة الطرف. انظر أيضاً مجموعة المبادئ والإرشادات الخاصة بحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في التعويض، تم تبنيه في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، G.A. res. 60/147، U.N. Doc. A/RES/60/147 (2005)، المبدأ رقم 11.

⁷⁷ اتفاقية مناهضة التعذيب، مادة 14(1) (تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يكون للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض).

⁷⁸ تقدم مركز الحقوق الدستورية بدعوى قضائية بالنيابة عن ماهر عرار في محكمة المقاطعة الأميركية الخاصة بمقاطعة ولاية نيويورك الشرقية، وهذا في يناير/كانون الثاني 2004، وذكرت الدعوى المحامي العام جون أشكروفت، ومدير المباحث الفيدرالية روبرت مولر ومدير الأمن الداخلي توم ريدج وآخرون، على جانب المدعى عليهم. ورفضت المحكمة قضية عرار في عام 2006، إذ خلصت إلى أن القضية تشمل اعتبارات أمن قومي وسياسة خارجية حساسة. واستأنف عرار وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007 قال محامو عرار في محكمة الاستئناف الأميركية بالدائرة الثانية منها إنه يجب مراجعة حكم محكمة المقاطعة. وما زال لم يتم الوصول إلى حكم من قبل محكمة الاستئناف.

وقد تقدم اتحاد الحريات المدنية الأميركي بدعوى قضائية بالنيابة عن أحمد عجيزة وأبو القاسم بريطل وبن يامن محمد (وأضافت إليها فيما بعد بشير الراوي ومحمد فرج أحمد باشمله على جانب الادعاء) في قضية ضد شركة بوينغ - جيببسين داتابلان، وهي الشركة التي يُزعم أنها توفر خدمات طيران لبرنامج الترحيل الاستثنائي الخاص بالاستخبارات الأميركية. وتم صرف الدعوى في فبراير/شباط 2008 بناء على زعم الحكومة الأميركية بأن القضية من شأنها أن تكشف أسرار حكومية وتخاطر بعلاقات الحكومة بالدول التي تعاونت في عمليات الترحيل الاستثنائي. وقد أعلن اتحاد الحريات المدنية نيته الطعن في القرار.

⁷⁹ أكثر الحالات التي اقترت فيها أي مسؤول حكومي أميركي كبير من إبداء الأسف علناً جراء حالات ترحيل استثنائي كان في أكتوبر/تشرين الأول 2007، أثناء جلسة للجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس، حين أقرت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بأن الحكومة الأميركية "أساءت التعامل" في قضية ماهر عرار. وتناقلت التقارير أن رايس "بدا عليها الأسف" لكنها لم تعترف. انظر: Deborah Charles، "U.S. mishandled case of Canada's Arar, admits Rice," Reuters، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

كتبت هذا التقرير جوان مارينر، مديرة برنامج الإرهاب ومكافحة الإرهاب في هيومن رايتس ووتش. وهو يستند إلى أبحاث أجراها كل من جوان مارينر وكريستوف ويلكه الباحث في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجون سيفتون، كبير الباحثين السابق في برنامج الإرهاب ومكافحة الإرهاب. كما استفاد التقرير من تعليقات جوليا هول، استشارية برنامج الإرهاب ومكافحة الإرهاب. وقام بمراجعة التقرير كل من جيمس روس، مدير الشؤون القانونية والسياسات، وجو ساوندرز، نائب مدير قسم البرامج. وساعدت في الإنتاج ثودلين ديسورسي منسقة برنامج الإرهاب ومكافحة الإرهاب، وكذلك غريس شوي، اختصاصية المطبوعات. وساعد في الإنتاج كل من جيم ميرفي محرر الموقع الإلكتروني، وفيرونیکا ماتوشاج وأنا لوبريور من قسم التصوير الفوتوغرافي، وفيتزروي هوبكنز مدير الإنتاج.

ونشكر حكومة الأردن على تمكينها هيومن رايتس ووتش من مقابلة السجناء المحتجزين لدى الحكومة. كما نبدي عميق امتناننا لمساعدة عدة محامين يمثلون المحتجزين في غوانتانامو، ومنهم مارك فالكوف، وديفيد ريميز، وكريستين فيلهلم، وفريق مركز الحقوق الدستورية، ومنهم جيسكا باين وويلز ديكسون وسوزان هو وشان كاديال. كما نود أن نبدي شكرنا الخاص وعرافنا لمحتجزي دائرة المخابرات العامة السابقين الذين تحدثوا إلى هيومن رايتس ووتش، وهذا رغم العواقب المحتملة التي قد يكابدونها على يد السلطات.

كما تود هيومن رايتس ووتش أن تعبر عن عميق شكرها وتقديرها للدعم السخي لكل من مؤسسة "جيه إي إتش تي"، ومؤسسة أتلانتيك فيلانثروبسيس ومؤسسة نورماندي، لأبحاثنا الخاصة بانتهاكات الولايات المتحدة أثناء "الحرب ضد الإرهاب".